أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة علي درجة تعقد التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية

The impact of applying fair value accounting on the degree of financial reporting complexity of companies listed on the Egyptian Stock Exchange

د. رضا محمود محمد عبد الرحيم
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية الاعمال (التجارة سابقا) – جامعة الإسكندرية

ملخص البحث:

استهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة Fair Value Accounting كمتغير مستقل ودرجة تعقد التقارير المالية Financial Reporting Complexity كمتغير تابع. وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية بلغت 119 شركة باجمالي عدد مشاهدات 710 مشاهدة خلال الفترة من 2018 وحتى 2023.

وتوصلت الدراسة في ظل **التحليل الأساسي** الي وجود تأثير إيجابي معنوي لتطبيق محاسبة القمة العادلة علي تعقد التقارير المالية، وهو ما يشير إلي أنه بالرغم من أن توفير معلومات عن عناصر التقارير المالية على أساس القيمة العادلة يساعد فى زيادة جودة المحتوى المعلوماتى لهذه التقارير ويزيد من الشفافية والثقة فيها، إلا أن الاثار السلبية للتوسع في تطبيق محاسبية القيمة العادلة لتشمل العديد من البنود، وعمليات القياس، بإستخدام طرق وأدوات تقييم مختلفة ومتعددة، يفرض المزيد من التعقيد والصعوبات علي التقارير المالية.

وتوصلت نتائج الدراسة في **ظل التحليل الحساسية** عندما تم قياس المتغير التابع (تعقد التقارير المالية) بدلاله مؤشر لبيان تعقد المحتوي المعلوماتي لها لم يختلف عنه في ظل التحليل الاساسي عندما تم قياس نفس المتغير بدلاله اللوغاريتم الطبيعي

لعدد صفحات القوائم المالية والايضاحات المتممة لها، وهو ما يؤكد علي دقة ومتانة نتائج الدراسة في ظل التحليل الأساسي، بأن درجة تعقد التقارير المالية من ضمن أسبابها الرئيسية تطبيق محاسبة القيمة العادلة.

الكلمات المفتاحية: تطبيق محاسبة القيمة العادلة، تعقد التقارير المالية.

Abstract:

The research **aimed** to study and test the relationship between the application of fair value accounting as an independent variable and the degree of financial reporting complexity as a dependent variable. This was done by applying it to a **sample** of non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange, which amounted to 119 companies with a total number of observations of 710 observation **during** the period from 2018 to 2023.

The study concluded, **under the basic analysis**, that there is a significant positive effect of applying fair value accounting on the financial reporting complexity, which indicates that although providing information about the elements of financial reporting based on fair value helps in increasing the quality of the information content of these reports and increases transparency and confidence in them, the negative effects of expanding the application of fair value accounting to include many items and measurement processes, using different and multiple evaluation methods and tools, imposes more complexity and difficulties on financial reporting.

The results of the study, **under the sensitivity analysis**, when the dependent variable (financial reporting complexity) was measured in terms of an index to indicate the complexity of its information content, **did not differ from the results of the basic analysis** when the same variable was measured in terms of the natural logarithm of the number of pages of the financial statements and their supplementary explanations, which confirms the accuracy and robustness of the results of the study under the basic analysis, that the degree of complexity of financial reporting is one of its main causes, the application of fair value accounting.

Keywords: Fair value accounting application, complexity of financial reporting.

١ـ المقدمة:

ظهر الجدل حول تطبيق **محاسبة القيمة العادلة** قبل عام ١٩٣٠ من القرن الماضى نظراً للكساد الإقتصادى الذى شهده العالم خلال عشرينيات هذا القرن، ومع زيادة معدلات التضخم في السبعينات ومرورا بمنتصف الثمانيينات ظهرت الحاجة لمناقشة موضوع القيمة العادلة بصورة قوية على أثر الانتقادات التي وجهت إلى أساس التكلفة التاريخية بين كل من الممارسين والأكاديميين حول أفضلية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فيما يخص الملاءمة وإمكانية الإعتماد(التمثيل الصادق). حيث يعتقد أن توفير معلومات عن عناصر التقارير المالية على أساس القيمة العادلة سوف يساعد علي زيادة جودة المحتوى المعلوماتى لهذه التقارير ويزيد من الشفافية والثقة فيها، وبالتالى يؤدى إلى اتخاذ قرارات أفضل (Ibidunni & Okere,2019).

وعلى الرغم من **أهمية استخدام وتطبيق محاسبة القيمة العادلة** في توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرار إلا أن هناك عدداً من الجوانب الأخرى للقيمة العادلة

التي لها تأثيرات سلبية. فالتوسع فى تطبيق محاسبة القيمة العادلة لتشمل العديد من البنود، وعمليات القياس، بإستخدام طرق وأدوات تقييم مختلفة ومتعددة، **يفرض المزيد من التعقيد والصعوبات علي التقارير المالية** لتحقيق درجة المصداقية وإمكانية التحقق من القياسات المحسوبة، مما يؤدى إلى انخفاض درجة الموضوعية للقيم العادلة، وخاصة بالنسبة للقياسات التى تشتق من أسواق غير نشطة أو باستخدام المدخلات غير الملحوظة (Yusuf & Idris,2021).

وتعد التقارير المالية وسيلة الاتصال الأساسية بين الشركة وأصحاب المصالح، وتساعد متخذي القرارات في اتخاذ قرارات رشيدة. كما تمثل أداه إنذار مبكر للمستثمرين؛ حيث تساعدهم علي التنبؤ باحتمالات فشل الشركة، أو قربها من الفشل أو استمرار نجاحها، لذلك ينبغي أن تتسم المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية بالدقة وإمكانية الاعتماد عليها لدعم ثقة مستخدمي التقارير المالية، ويجب أن تتسم بانخفاض درجة تعقدها حتي تحقق التقارير المالية الجدوي المرجوة منها. (Mary,2018; Chychyla et al.,2019).

لذلك، حازت **مشكلة تعقد التقارير المالية** في الآونة الأخيرة علي اهتمام الأكاديميين والممارسين والجهات التنظيمية والمنظمات المهنية وجهات وضع المعايير مثل مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، نتيجة ظهور العديد من المحددات والمسببات منها **تطبيق محاسبة القيمة العادلة** التي تعتمد في تقديراتها علي **المحاسبة علي أساس المبادئ** والتي تعطي مساحة أكبر من الحكم الشخصي لمعدي التقارير المالية والذي يختلف من شخص لاخر باختلاف سماته الشخصية له ومدي تأهيله، وكذلك **الإفراط في الإفصاح**، حيث أصبحت التقارير المالية **أكثر طولا وتكرارا وأقل قابلية للقراءة**، مما يؤدي إلي عدم القدرة علي الاستفادة من كل المعلومات المفصح عنها، وهو ما ينعكس سلبا علي جودة التقارير المالية (Alaryan et al.,2014; Martín & Osma,2018; Lesmy et al.,2019).

ونظرا لأن مصر تتبني معايير المعايير الدولية للتقارير المالية من جهة، وأن هذه المعايير معده علي أساس المبادئ من جهة أخري، فإن الأمر يحتاج من الأكاديميين البحث في العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة ودرجة تعقد التقارير المالية، الأمر الذي يدعم توجه هذا البحث.

٢ـ مشكلة البحث:

في اطار السعي المتواصل لتحقيق أهداف المحاسبة المالية وإمداد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات مفيدة لاتخاذ القرار، تم تطبيق محاسبة القيمة العادلة لتجنب القصور بالتقارير المالية وما صاحبه من أزمات مالية واقتصادية كان هناك قصور في مواجهتها. فالتكلفة التاريخية تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه وهي دقيقة وصحيحة لحظة اقتناء الأصل أو نشاة الالتزام ولكنها مع الوقت تصبح شيئا من الماضي وقد تختلف عن القيمة الحالية في ظل تقلب الظروف الاقتصادية وتغير القوة الشرائية بشكل ديناميكي مستمر، وفي نفس الوقت الذي يجب أن تعكس فيه المعلومات المحاسبية الواقع القائم فعلا، وليس تخيلا عن هذا الواقع وتكييف المعلومات بما يتلائم معه ولا يتم ذلك إلا من خلال التعرف علي خصائص الشئ المقاس والتعبير عنه بموضوعية وعدم تحيز بما يدعم استقلالية مهنة المحاسبة والحفاظ علي مخرجاتها من التحريف والتشوية وخدمة اكبر عدد ممكن من المستخدمين.

ويستلزم تحقيق غاية المحاسبة في توفير معلومات مفيدة للمستخدمين أن تعتمد هذه المعلومات علي بعض المسائل الهامة بالنقد المتوفر حاليا والمطلوب مستقبلا، ومعدلات الخطر والاسعار الحالية والمستقبلية، وهذه المعلومات يتم توفيرها في ظل استخدام القيمة العادلة وتكون مفيدة وملائمة للجميع بغض النظر عن تنوع مستخدميها ودون التحيز لطرف علي أخر.

ويؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة علي القوائم المالية المنشورة وتشمل قائمة المركز المالي (الأصول والالتزامات) وقائمتي الدخل والدخل الشامل (بنود صافي الدخل، أرباح الأدوات المالية) وقائمة التغير في حقوق المساهمين (بنود الأرباح

المقترح توزيعها علي المساهمين، والتغير المتراكم في القيمة العادلة)، وقائمة التدفقات النقدية (بنود الأرباح الموزعة علي المساهمين، رصيد النقدية وما في حكمها)، كما ينعكس تأثيرها علي الأسعار والعوائد السوقية للاسهم ونصيب السهم من الأرباح وتخدم في تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات مفيدة لتقدير القيمة السوقية للشركة.

ويتفق الكثير من الباحثين (Palea, 2014; Man & Ciurea ,2016; Dawood & Wahhab,2023) علي وجود علاقة بين محاسبة القيمة العادلة وتوفير الشفافية الكاملة لجميع المتعاملين في السوق، كما أنها تؤدي بما تنقله من رسائل مختلفة إلي احداث تقلبات في السوق والنظام المالي والاسعار والعوائد، وحاجة المستثمر إلي فهم مضمون هذه العلاقة وأثرها المباشر عند اتخاذ قرار الاستثمار، ومن ثم فهي تعد أداه هامة لجذب الاستثمارات.

ورغم مزايا استخدام محاسبة القيمة العادلة إلا أنها لا زالت تواجة **انتقادات** عديدة منها اعتمادها علي طرق محاسبية مختلفة ومعقدة، وانطواء الاعتراف والقياس المحاسبي في ظلها علي قدر كبير من التحيز والتقدير الشخصي خاصة ما يتعلق بنية الإدارة في الاحتفاظ بالاستثمارات، واختلاف التقدير من شخص لاخر في حالة عدم وجود أسعار سوقية لبعض الأصول مما يفقدها الثقة والدقة المطلوبة.

كما ان القياس الدوري والمنتظم لتحركات السوق لاصول والتزامات الشركة يترتب عليه حدوث تقلبات وتغير متعدد في التقارير المالية، إلا أنه في المقابل يعتقد مؤيدي القيمة العادلة ان التغير يمكن أن يكون ثمنا من اجل تعزيز ثقة المستثمر من خلال توافر خاصيتي الثقة والملائمة في المعلومات المحاسبية ومد المستخدمين بمعلومات مالية ورؤية واضحة عن الوضع الحالي.

كما واجهت القيمة العادلة الكثير من الانتقادات والاتهامات في اعقاب الازمة المالية العالمية منتصف عام ٢٠٠٨ ، والقاء البعض (Budrionytė & Subačienė 2018; Ciocan ,2022; Salehabadi & Mehrani ,2022) اللوم عليها في

إحداث الازمة وطلب الغائها او تجميد العمل بها، في حين راي البعض أنه لولا اتباع محاسبة القيمة العادلة عند وقوع الازمة لما أمكن اظهار الخسائر في البنوك والشركات المتعثرة والاعتراف بهذه الخسائر في حينه دون تأخير.

وبُناءً عليه يُمكن التعبير عن مشكلة البحث في كيفية الإجابة عن التساؤلات التالية عملياً؛ ما هي مساحة الاتفاق أو الاختلاف بين الإصدارات المحاسبية والدراسات السابقة فيما يتعلق بتأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة علي درجة تعقد التقارير المالية؟ وهل يؤثر تطبيق محاسبية القيمة العادلة علي تعقد التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

٣- هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة واختبار العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة كمتغير مستقل وتعقد التقارير المالية كمتغير تابع، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من (٢٠١٨ حتي ٢٠٢٣).

٤- أهمية ودوافع البحث

تنبع **الأهمية الاكاديمية للبحث** من مسايرته للبحوث الأجنبية (Beerbaum et al.,2019; Bendriouchet al.,2022; Chen et al.,2022) التي تناولت دراسة واختبار أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة علي درجة تعقد التقارير المالية، وكمحاولة من الباحث لتضييق الفجوة البحثية في هذا المجال خاصة في ظل وجود ندرة ملموسة في ذلك الصدد بالبحوث العربية، خاصة المصرية منها (في حدود علم الباحث).

وتنبع الأهمية العملية للبحث من كونه يسعي الي **اختبار أثر** تلك العلاقة في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، بالإضافة الي **تطوير مؤشر** لقياس تطبيق محاسبة القيمة العادلة يستند بصفة أساسية علي مجموعة من المعايير المحاسبية ذات الصله، وكذلك تطوير **مؤشر** لدرجة تعقد المحتوي المعلوماتي للتقارير المالية والذي يستند بصفة أساسية علي مجموعة من المحددات والمسببات لذلك التعقد، وهو

ما ينعكس، من وجهة نظر الباحث، علي دعم المردود الإيجابي المرجو من تلك الدراسة في بيئة الأعمال والممارسة المهنية المصرية.

وعلي الرغم من كثرة دوافع البحث إلا أن أهمها؛ دراسة واختبار العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة ودرجة تعقد التقارير المالية، وكذا أهمية مردودهما علي معدي ومستخدمي التقارير المالية، والتي تنعكس في نهاية الامر علي عملية اتخاذ قرارات مختلف أصحاب المصالح. كما أن البحث الحالي يعتمد في قياس المتغير المستقل والتابع علي **مقاييس عملية** متلافيا بذلك معظم **عيوب** القياس في كثير من البحوث المصرية **باستخدام الاستبيان كأداة بحث**.

٥- حدود البحث:

يقتصر هذا البحث على دراسة واختبار أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة (اعتمادا علي مؤشر يتضمن العناصر التي تقاس بالقيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة المصرية) علي درجة تعقد التقارير المالية (باستخدام مقاسين بديلين)، **بالإضافة الي معالجة** بعض الخصائص التشغيلية للشركة المتمثلة في حجم الشركة والربحية والرفع المالي كمتغيرات رقابية. **وذلك بالتطبيق** علي عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (٢٠١٨ – ٢٠٢٣). **وعلية يخرج عن نطاق البحث** اختبار العلاقات محل الدراسة بالشركات المالية (سواء كانت مقيدة أو غير مقيدة بالبورصة). **فضلا عن عدم التطرق** لاختبار المقدرة التقييميةValue Relevance لمعلومات مستويات قياس القيمة العادلة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (IFRS 13). **ويخرج عن نطاق البحث أيضا** دراسة تأثير الخصائص التشغيلية الأخرى للشركة مثل عمر الشركة وطبيعة الصناعة. **وأخيراً** فإن قابلية النتائج للتعميم ستكون مشروطة بحدود البحث وضوابط اختيار مجتمع وعينة الدراسة والمنهجية المتبعة لاختبار فرضه وأسئلته.

٦- خطة البحث:

لتحقيق هدف البحث وفي ضوء مشكلة البحث وأهميته ودوافعه وحدوده سوف يستكمل على النحو التالي:

١/٦- تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فرض البحث.

٢/٦- منهجية البحث.

٣/٦- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

١/٦- تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فرض البحث.

سوف يتناول الباحث تحليل أثر العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة ودرجة تعقد التقارير المالية واشتقاق فرض البحث، وذلك علي النحو التالي:

١/١/٦- محاسبة القيمة العادلة: المفهوم والمبررات والمقاييس والمردود

يصاحب عملية تقدير القيمة العادلة ترجمة الاحداث المتعلقة بها إلي أرقام ينعكس أثرها علي نتائج أعمال المشروع ومركزه المالي وتدفقاته النقدية وتؤثر علي قرارات المستثمرين ولا يمكن فهم المعلومات المتعلقة بالاستثمار وأتخاذ القرار إلا من خلال تحقيق متطلبات العرض والافصاح للقيمة العادلة في تلك التقارير المالية (Song et al.,2010; Haswell & Evans,2018; Toluwa & Power,2019). ويعرض الباحث فيما يلي لكل من مفهوم القيمة العادلة ومبررات تطبيق محاسبة القيمة العادلة وقياس القيمة العادلة واخيراً مردودها المحاسبي.

١/١/١/٦- مفهوم القيمة العادلة:

مر مفهوم القيمة العادلة بالعديد من التعريفات من خلال عدد من المعايير المختلفة، إلا أن **احدث وأهم هذه التعريفات** هو التعريف وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي **(IFRS 13)** بعنوان " قياس القيمة العادلة " الصادر في ٢٠١١ ومعيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) المناظر له والصادر بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والذي يتفق مع التحديث الخاص بمعايير المحاسبة الأمريكية

Topic 820 الصادر في ٢٠١١، الذي نتج عن الاتجاه إلى المزيد من الاهتمام لتوحيد وتجانس متطلبات القياس والإفصاح بين كل من المعايير الدولية للتقارير المالية ومعايير المحاسبية الأمريكية وذلك من أجل العمل علي تقليل التعارض والاختلاف وزيادة الاتساق والشفافية والقابلية للمقارنة فيما يخص متطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة. وكان الهدف الأساسي له هو توحيد مفهوم القيمة العادلة، حيث عرف **القيمة العادلة** بأنها**هي السعر الذي يمكن استلامه مقابل بيع الأصل أو الذي يجب دفعة لسداد التزام في عملية منظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس** (معايير المحاسبة المصرية،٢٠١٥ ; Filip et al.,2021).

وأشار التعريف أعلاه لمجموعة من النقاط الهامة تتمثل في، أن السعر الذى يتضمنه التعريف، هو سعر الخروج والذى يعتمد على سعر البيع وليس سعر الشراء بالنسبة للأصول، أو السعر المصرفى لتحويل الإلتزام، ويعد السعر السوقي في السوق النشط أفضل تمثيل للقيمة العادلة، وأن المعاملة تتم من خلال معاملة منظمة بين المشاركين فى السوق، وهذا يعنى أن المعاملة تتم بأفتراض توافر الظروف العادية وليس حالة البيع الاضطرارى أو حالة التصفية، وفي حالة عدم توافر الاسعار السوقية في بعض الظروف، تلجأ الادارة إلي تقدير القيمة العادلة. **وهنا تكمن المشكلة**، حيث أنه في حالة عدم اعتماد تقدير القيمة العادلة علي أفضل المعلومات المتاحة في ظل الظروف القائمة، فإن التقديرات الناتجة ستكون مضللة ولا يعتد بها (صالح وأخرون ،٢٠٢٠).

ويخلص الباحث مما سبق، إلي أن مفهوم القيمة العادلة وفقا للاصدارات المحاسبية سواء الدولية والمصرية أو الامريكية أكدت علي أن معيار القيمة العادلة يأخذ بسعر الخروج (أسعار البيع) وأهمل سعر الدخول (التكلفة الجارية أو سعر الشراء)، كما يؤكد علي أن السعر المستخدم كأساس لتحديد القيمة العادلة يجب أن يتم في سوق منظمة بين متعاملين يمارس كل منهما عملية البيع والشراء في ظروف عادية دون تأثير، وأن أسعار البيع المستخدمة في تحديد القيمة العادلة محددة في تاريخ القياس أي تاريخ إعداد القوائم المالية أو أقرب ما تكون الي هذا التاريخ وذلك بصرف النظر عن الظروف السائدة في هذا التاريخ.

٢/١/١/٦- مبررات التوجة نحو محاسبة القيمة العادلة:

وفقا للمستوي الأول للاطار الفكري المشترك للمحاسبة المالية بين FASB و IASB فإن الهدف الرئيسي للمحاسبة المالية يتمثل في توفير معلومات محاسبية مفيدة ومناسبة للمستخدمين والذين يعتمدون علي التقارير المالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وقد أصبحت التقارير المالية المعتمدة علي **مبدا التكلفة التاريخية** غير قادرة علي إظهار الوضع المالي ونتائج الاعمال وفق الحقائق الاقتصادية، مما يفقدها مصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها، حيث نجد أن الاعتماد علي مبدا التكلفة التاريخية في حالة التغيرات الكبيرة في الأسعار الخاصة بعناصر التقارير المالية يجعل الأرقام المحاسبية بعيدة كل البعد عن التعبير عن القيم الجارية لهذه العناصر (Liao et al.,2021).

بالإضافة إلي أن الاعتماد في قياس الأصول المالية علي مبدا التكلفة التاريخية قد يضلل المستثمرين، لأن اظهار الأصول المالية بتكلفتها التاريخية بالرغم من أن قيمتها السوقية أعلي من تكلفتها التاريخية يعني أن هناك مكاسب محققة غير معترف بها، ولا تظهر بالقوائم المالية مما يعني عدم التماثل في معالجة المكاسب والخسائر. وكذلك أن القياس المحاسبي وفقا لمبدا التكلفة التاريخية يكون صالحا وقت الحدث، حيث أنه يعتمد علي معلومات تاريخية في حسابة للتكاليف والارباح وأن الأسعار التي دفعت في الماضي تتجاهل التغير، وبالتالي فلا يمكن ان تكون أداه توجية للأداء وبناء التوقعات المستقبلية (Tonye & Ikegima,2022).

وعلي الجانب الأخر، نجد أن **محاسبة القيمة العادلة** توفر معلومات أكثر ملاءمة لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية وبالتالي تساعد هولاء المستخدمين علي اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، وأن معلومات القيمة العادلة أكثر ارتباطا بالقيم السوقية للأسهم، الأمر الذي ينعكس علي زيادة ثقة مستخدمي التقارير المالية في المعلومات المفصح عنها(Tonye & Ikegima,2022). وكذلك تساعد معلومات القيمة العادلة في تحسين عملية التحليل المالي بتوفير قدر أكبر من المعلومات الضرورية لحساب المؤشرات التي تقيس الواقع الفعلي لأداء الشركات وتمكنهم من

التنبؤ بقدرة الشركات علي توليد التدفقات النقدية من أصولها. وأخيرا، فإن مفهوم القيمة العادلة يأخذ في اعتباره تغير القوة الشرائية لوحدة النقد وبالتالي معلومات القيمة العادلة سوف تعكس بصورة أفضل جوهر الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركات، حيث تصبح التقارير المالية معبرة بصدق عن حقيقة المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية لتلك الشركات (Mert,2022).

ويخلص الباحث مما سبق إلي أن السبب الرئيسي في التوجة نحو محاسبة القيم العادلة هو تلافي أوجة القصور التي يعاني منها مبدا التكلفة التاريخية، أيضا قدرتها علي توفير معلومات أكثر ملاءمة لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية تمكنهم من إعداد التنبؤات المستقبلية وتحسين عملية التحليل المالي مع الاخذ في الاعتبار القوة الشرائية لوحدة النقد مما يعكس جوهر الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركات.

٣/١/١/٦- أساليب ومستويات قياس وتقييم القيمة العادلة:

تشتمل أساليب قياس وتقييم القيمة العادلة في ضوء ما ورد بمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS 13) ومعيار المحاسبة الأمريكي رقم (FASB 157) علي **ثلاثة مداخل لتقييم القيمة العادلة** وهي مدخل السوق، ومدخل الدخل، ومدخل التكلفة، حيث يقوم **مدخل السوق** Market Approach علي استخدام الأسعار التي يمكن ملاحظتها من المعاملات الجارية في السوق للأصول المراد قياس وتقدير قيمتها العادلة في سوق كفء ومن ثم يتم استخدام أسعار المعاملات الجارية في السوق، وكذلك أي معلومات أخري ملائمة تتولد من التعاملات السوقية. وتتمثل القمة العادلة في هذا المدخل بسعر البيع الذي يعبر عن مقدار النقدية التي يمكن أن تدفعها الشركة لسداد الالتزام في الوقت الحالي (Toluwa & Power,2019).

بينما **يستخدم مدخل الدخل** Income Approach أساليب وطرق تقدير للقيمة العادلة تعتمد علي خصم التدفقات النقدية المقدر الحصول عليها مستقبلا من الأصل المالي، وتحويل هذه التدفقات النقدية المستقبلية إلي قيمة حالية وحيدة تعبر عن قيمة هذا الأصل في الوقت الحالي ومن أمثلة تلك الأساليب نموذج تسعير الخيارات، ونموذج جوردون،

والنموذج الشبكي، ونموذج الأرباح الفائضة متعدد الفترات المستخدمة لقياس القيمة العادلة لبعض الأصول غير الملموسة وجميعها تعتمد علي أساليب الخصم بالقيم الحالية للتدفقات المستقبلية، وقد أشار المعيار ان هذا المدخل يعد ملائما في حالة تقدير القيمة العادلة للأصول غير الملموسة (Toluwa & Power,2019).

وأخيرا يعتمد **مدخل التكلفة Cost Approach** علي تقدير القيمة التي ستكون مطلوبة حاليا لاحلال مقدرة الأصل علي توليد منافع (تكلفة الاحلال الجارية) من وجهة نظر المشاركين فى السوق من منظور المشترين، وذلك لشراء الأصل بحالتة أو استبدالة بأصل مماثل. وأن سعر الخروج الذى ورد بالتعريف هو السعر المعروض من قبل المشاركين وهو سعر البيع المعروض للمشترى لكى يتم استبدال أو إحلال الأصل(Toluwa & Power,2019). وأشار المعيار إلي **وجود العديد من العوامل** التي يجب أن تأخذ في الحسبان عند تطبيق هذا المدخل مثل التغير في مستوي التكنولوجيا للأصول المراد إحلالها وطرق الاهلاك المتبعة لتخصيص التكلفة التاريخية للأغراض الضريبية. وقد أشار المعيار إلي أنه يمكن استخدام أحد هذه المداخل بصورة منفردة كما في حالة حساب القيمة العادلة لاحدي الأوراق المالية بشكل منفرد وكذلك يمكن استخدام مزيج من هذه المداخل كما في حالة تقدير القيمة العادلة لوحدة اقتصادية بشكل اجمالي (Georgiou,2018;Zyla,2020).

ويخلص الباحث مما سبق إلي أن معيار القيمة العادلة لم يحدد مدخل أو طريقة تقييم معينة تكون ملزمة لجميع الشركات وإنما ترك حرية اختيار طريقة التقييم للشركات بشرط أن تكون ملائمة للظروف، وأن يتوافرلها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة مما يؤدي ظهور الحكم الشخصي وفتح المجال امام الإدارة للتلاعب في قياسات العادلة لتحقيق أهدافها، ومن ثم يجب ضرورة التوسع في متطلبات العرض والافصاح ليشمل الطريقة المستخدمة في التقييم والافتراضات التي تم الاعتماد عليها في التقييم.

كما قام المعيار بتقسيم المدخلات المستخدمة في تقييم وقياس القيمة العادلة الي **مدخلات يمكن ملاحظتها** وهي التي تعكس افتراضات المشاركين في السوق والتي

تستخدم في عملية تسعير الأداه المالية والمستفادة من بيانات السوق من مصادر مستقلة عن الوحدة الاقتصادية المالكة للاصل أو المصدرة للالتزام. **ومدخلات لا يمكن ملاحظتها أو اشتقاقها من السوق** وهي التي تعكس توقعات الوحدة الاقتصادية المالكة للاصل أو المصدرة للالتزام والخاصة بالافتراضات التي يحتمل أن يستخدمها المشاركون في السوق في عملية تسعير الأصول او الالتزامات وتلك الافتراضات تم تطويرها وتشغليها بالاعتماد علي افضل المعلومات المتاحة في هذه الحالة (سليمان،٢٠٢١).

وقد حدد (IFRS 13) تصنيف الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة في **ثلاثة مستويات هرمية متدرجة** علي **حسب طبيعة المدخلات المستخدمة** في بناء الافتراضات التي يتم الاستناد إليها في عملية القياس، وما إذا كانت مدخلات يمكن مشاهدتها وملاحظتها مباشرة من السوق وينبغي العمل علي تعظيم استخدامها أو مدخلات لا يمكن ملاحظتها من السوق ويجب االعمل علي تدنية استخدامها (Kaya,2013;McDonough et al.,2020;Filip et al.,2021;Sampaio et al., 2022; Mahieux,2024)؛ حيث يمثل **المستوي الأول (Market to Market) للمدخلات الأولوية الأولي في الهيكل الهرمي لقياس القيمة العادلة** حيث تصنف الأصول والالتزامات إلي أنها من المستوي الأول إذا كان قياسها يستند إلي مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق النشطة، وتتمثل هذه المدخلات في أسعار السوق المعلنة للأصول والالتزامات محل القياس بدون إجراء أي تسويات أو تعديلات، وبهذا تمثل الأسعار المشتقة من أسواق نشطة أكبر دليل يمكن الاعتماد عليه عند تحديد القيمة العادلة للأداه المالية وتلك الأسعار هي التي يجب استخدامها في أي حال من الأحوال طالما كانت متاحة فيما عدا بعض الحالات التي يكون السعر المشتق من السوق النشطة لا تمثل افضل دليل مطلق علي القيمة العادلة، فمثلا في حالة اذا ما كانت الشركة المالكة للاصل او المصدرة للالتزام تمتلك كمية كبيرة من تلك الأداه المالية مما يكفل لها التأثير في سعر السوق لهذه الأداه ففي هذه الحالة يفضل استخدام أي من أساليب التقييم الأخرى.

ويتم تصنيف الأصول والالتزامات وفقا للمستوي الثاني (Market input) إذا كانت أسعار السوق النشطة غير متاحة، حيث يتم الاستناد إلي مدخلات يمكن ملاحظتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة وفقا للأسعار المشتقة من الأسواق النشطة للأصول المتشابهة أو الالتزامات المتشابهة، والاسعار المشتقة للأصول ذاتها أو للأصول المتشابهة أو للالتزامات ذاتها أو الالتزامات المتشابهة وذلك في أسواق غير نشطة وهي الأسواق التي لا توجد بها كمية كبيرة من التعاملات علي الأوراق المالية مما لا يوفر معلومات كافية عن الأسعار الجارية كما في حالة بعض أسواق السماسرة، والمدخلات الأخرى التي يمكن مشاهدتها بخلاف الأسعار المعلنه مثل أسعار الفائدة ومخاطر الائتمان.

وأخيرا، يتم تصنيف الأصول والالتزامات ضمن المستوي الثالث (Market to Model). في حالة عدم توافر مدخلات يمكن مشاهدتها من السوق كافتراضات لأسلوب القياس، ووفقا للمستوي الثالث يتم تقدير القيمة العادلة بالاعتماد علي **تقديرات** لمدخلات تعكس افتراضات وتوقعات الإدارة بخصوص افتراضات المشاركين في السوق عن الأصل او الالتزام محل التقييم، علي أن تستخدم أفضل المعلومات المتاحة لديها في تكوين الافتراضات والتوقعات، ويتم استخدام الأساليب الفنية مثل نماذج تسعير الخيارات ونماذج خصم التدفقات النقدية وغيرها في تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات محل التقييم.

ويخلص الباحث مما سبق إلي أن الأسعار المعلنة في سوق نشط من خلال المستوي الأول هي أفضل مستويات مدخلات تحديد القيمة العادلة لأنه يعتمد علي قيم مباشرة يمكن الحصول عليها من السوق أما المستوي الثاني فيأتي من الدرجة الثانية من حيث الأفضلية لأن المدخلات تستخدم قيم أخري مثل التدفقات النقدية المستقبلية لتحديد القيمة العادلة أما المستوي الثالث يأتي في أدني ترتيب من حيث الأفضلية لأنه قائم علي الافتراضات التي تضعها المنشاة للقيمة العادلة للأصل أو الالتزام.

٤/١/١/٦- مردود تطبيق محاسبة القيمة العادلة:

أوضحت الدراسات السابقة (Alaryan et al.,2014;Liao et al.,2021; Filip et al.,2021; Yusuf & Idris,2021; Sampaio et al.,2022; Tonye & Ikegima,,2022)، أن هناك مجموعة من الأراء **المتعارضة** بشأن التقييم بإستخدام محاسبة القيمة العادلة وذلك بين الممارسين والأكاديميين وواضعى المعايير، وخاصة أنه فى السنوات الأخيرة أتجه مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB نحو مزيد من التوسع فى استخدام وتطبيق محاسبة القيمة العادلة.

حيث **أتفقت** بعض الدراسات (Alaryan et al.,2014; Filip et al.,2021; Tonye & Ikegima,,2022) ، أن القيمة العادلة تمثل مقياسا أكثر شفافية في تمثليها للمعاملات التي تتم في الشركات إذ أنها تعكس الموضوعية دون الخضوع لأي معيار ذاتي أو تحيز شخصي، ويترتب عليها تخفيض حالات عدم تماثل المعلومات وتخفيض تكلفة راس المال وزيادة القدرة التنبؤية للارباح المستقبلية والتدفقات النقدية وتيسير انتقال الأموال بين الدول المختلفة، بالإضافة الي مساهمتها في تحقيق الهدف الأساسي للقوائم والتقارير المالية في خدمة مستخدميها من خلال المساهمة في تحقيق **وتعزيز** الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية من حيث القابلية للفهم والقابلية للمقارنة والقابلية للتحقق والتوقيت المناسب.

بينما علي الجانب الاخر، أتفقت دراسات (Chang et al.,2016;Liao et al.,2021; Yusuf & Idris,2021) ، أنه بالرغم من **إيجابيات** تطبيق محاسبة القيمة العادلة إلا أنها تعاني من بعض **المشاكل والصعوبات والأثار السلبية**، حيث تعتبر من أهم الأمور السلبية في تطبيق محاسبة القيمة العادلة هو تصنيف الأدوات المالية ضمن المجموعات التي ينص عليها المعيار، يعتبر تصنيف لا تحكمه قيود محددة سوي توجهات الإدارة نفسها فيما يتعلق بالغاية التي تستخدم تلك الأدوات لأجلها، وبالتالي فإن ذلك يعطي مجالا جيدا للتلاعب والتضليل أن أرادت ذلك،

بالإضافة إلي أن الاعتماد علي المستوي الثالث من قياسات القيمة العادلة في ظل عدم وجود سوق نشط والذي تتباين فيه أساليب تقدير القيمة العادلة وتصبح اكثر اجتهادية وتعتمد علي الحكم الشخصي للإدارة ومع الضعف النسبي في الكوادر البشرية المؤهلة وعدم وجود أدلة اثبات موضوعية ينتج عن ذلك تحيز وتكون التقديرات أقل موثوقية وتصبح التقارير المالية أكثر تعقيدا.

وتوصلت دراسة Sampaio et al.(2022) أيضا إلي أن تطبيق **محاسبة القيمة العادلة** تزيد من تقلب الأرباح ومن احتمالات الإفلاس للعديد من الشركات، من خلال التلاعب بتقديرات القيمة العادلة وخاصة المستوى الثالث من التقييم، وهوما أثار العديد من المخاوف بشأن الآثار المترتبة لمحاسبة القيمة العادلة على **إدارة أرباح، والتلاعب بالأرقام المحاسبية بما يؤثر سلبا على مصالح مستخدمى التقارير المالية وخاصة المستثمرين**.

ويخلص الباحث مما سبق إلي أنه بالرغم من أهمية تطبيق محاسبة القيمة العادلة إلا أنها يتم انتقادها وتحديدا في الدول النامية التي لايتوافر فيها الأسواق النشطة فيتم الاعتماد علي قياسات القيمة العادلة في ظل المستوي الثالث التي تتطلب استخدام مدخلات ونماذج وأليات وطرق تخضع لأحكام شخصية مما يؤدى لعدم الموضوعية فى تحديد القيمة العادلة حيث أنها لاتعكس أسعار السوق بصورة صحيحة. وأن القيمة العادلة غير ملائمة وتنخفض إمكانية الاعتماد عليها في حالة الاحتفاظ بالاصول لفترة طويلة حتى تاريخ الاستحقاق، حيث الاسعار في هذه الحالة تصبح مضللة في حالة عدم كفاءة السوق أو عدم رشد المستثمرين أو نتيجة حدوث مشكلات في السيولة.

٢/١/٦ـ تعقد التقارير المالية: (المفهوم والمقاييس والأسباب والمحددات والمردود)
لتعقد التقارير المالية مفهومه ومقاييسه ومحدداته ومردوده كما يلي.

١/٢/١/٦- مفهوم تعقد التقارير المالية Complexity of Financial Reporting:

يقصد **بالتعقد في اللغه"** هو ألا يكون اللفظ ظاهر الدلاله علي المعني المراد لخلل واقع مما يؤدي الي صعوبة فهم المراد، فيقال عُقد الكلام أي أخفاه أو جعله غامضا(تعديل «تعقيد (معان)» - ويكيبيديا(wikipedia.org)). وفي سياق الدراسات المحاسبية عرفت اللجنة الاستشارية المعنية بالتحسينات في التقارير المالية ACIFR والتابعة لهيئة SEC الأمريكية التعقد في التقارير المالية من خلال وجهات نظر كافة أصحاب المصالح حيث، يعرف التعقد من **وجهة نظر معدي التقارير المالية** علي أنه حالة من الصعوبة تواجة المعد عند تطبيق المعايير المحاسبية وتوصيل كل من الجوهر الاقتصادي للمعاملة، والمركز المالي للشركة، ونتائج أعمال الشركة. **ومن وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية** يعرف علي انه حالة من الصعوبة التي تواجة مستخدمي القوائم المالية عند فهم وتفسير وتنظيم وتحليل ومراجعة الجوهر الاقتصادي للمعاملة والتقارير المالية(Guay et al.,2016).

ومن ناحية أخري، **يتفق البعض** (Francis,2015;Silva et al.,2019) علي تعريف التعقد في التقارير المالية بأنه التعقد الناتج عن **التعقد المحاسبي في عمليات أو صناعة الشركة** والذي يعكس الصعوبة المتأصلة في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية للاعتراف والقياس والعرض والافصاح، من خلال مجموعة من **المحددات** مثل وجود معاملات بعملة أجنبية وعدد القطاعات التشغيلية وعدد الفروع وعدد الشركات التابعة وعمليات الاندماج والاستحواذ وعمليات المشتقات المالية والتحوط وتشكيلة المنتجات ونوع الصناعة (مثلا، صناعة الاتصالات والبرمجيات).

ويخلص الباحث مما سبق إلي أن تعقد التقارير المالية ببساطة هو صعوبة فهم وتطبيق المحاسب المالي لإطار إعداد التقارير المالية المطبق خاصة في ظل التوسع في استخدام محاسبة القيمة العادلة، وأن تعقد التقارير المالية من وجهة نظر معديها قد يكون أحد أسباب صعوبة وغموض التقارير المالية من وجهة نظر مستخدميها من خلال الصعوبة في

فهم وتفسير ومراجعة وتحليل المعلومات الواردة بهذه التقارير ومن ثم إعاقة قدرتهم علي معرفة الوضع العام للشركة وصعوبة استخراج المعلومات الملائمة اللازمة لتلبية احتياجاتهم، وبالإضافة إلي أن احد المحددات الرئيسية لتعقد التقارير المالية تتمثل في التعقد المحاسبي لعمليات وصناعة الشركة.

٢/٢/١/٦- مقاييس تعقد التقارير المالية:

اتفقت الدراسات السابقة (Koholga & Jerry,2016; Abernathy et al.,2019; Kim et al.,2019; Silva et al.,2019) علي أن مقاييس تعقد التقارير المالية تتمثل في ثلاثة مقاييس أساسية وهي: الحمل الزائد للمعلومات، قابلية التقارير المالية المحددودة للقراءة، مؤشر تعقد التقارير المالية، كما يلي:

١/٢/٢/١/٦- الحمل الزائد للمعلومات في التقارير المالية:

يحدث الحمل الزائد للمعلومات عندما تشتمل التقارير المالية علي كم هائل من المعلومات بما يسبب حالة من الارتباك لدي المستخدمين بدلا من مساعدتهم علي فهم الوضع المالي للشركة. وقد وجد عدد من الدراسات أنه كلما زاد مقدار المعلومات التي يتلقاها المستخدم كلما ساهم ذلك في خفض مستوي عدم تماثل المعلومات، وتحسين بيئة المعلومات المحيطة بالشركة ومن ثم زيادة جودة عملية صنع القرار، وذلك إلي أن يصل مقدار المعلومات إلي نقطة معينة، فإذا تم تقديم مزيد من المعلومات بعد هذه النقطة فإن أداء وجودة قرار المستخدم تنخفض بسرعة، حيث أنه لا يمكن لقدرة المستخدم المحدودة دمج هذه المعلومات المقدمة بعد هذه النقطة في عملية صنع القرار، وتكون النتيجة ظهور مشكلة الحمل الزائد للمعلومات(Koholga & Jerry,2016).

واتفقت العديد من الدراسات (عبد الونيس،٢٠٢٠ ; Agnew & Szykman,2005; Koholga & Jerry,2016)، أنه يمكن قياس تعقد التقارير المالية باستخدام متغير الحمل الزائد للمعلومات Overload Information ، ويتم ذلك باستخدام متغير وهمي اعتمادا علي متوسط عدد صفحات التقارير المالية، حيث يأخذ المتغير قيمة (١) إذا كانت الشركة تتزايد لديها مشكلة الحمل الزائد للمعلومات

نتيجة لزيادة عدد صفحات تقاريرها المالية عن متوسط عدد صفحات التقرير المالي علي مستوي عينة الدراسة، ويأخذ المتغير قيمة (١) بخلاف ذلك.

ويخلص الباحث مما سبق إلي أن الحمل الزائد للمعلومات كمقياس لدرجة التعقد الناتج عن شكل وحجم التقارير المالية يعني إمداد متخذ القرار بكمية من المعلومات في التقارير المالية تفوق قدرته علي تشغليها والاستفادة منها في ظل القيود الزمنية المفروضة عند اتخاذ القرار.

٢/٢/٢/١/٦- قابلية التقارير المالية المحددوة للقراءة:

تعتبر **الافصاحات النصية** من أهم مصادر الحصول علي المعلومات، حيث أنها أصبحت تمثل ٨٠% من اجمالي الافصاحات المحاسبية في التقارير السنوية، ومن ثم يجب أن تتصف بارتفاع مستوي القابلية للقراءة كأحد أهم الخصائص اللغوية التي تساهم في فهم وتفسير المعلومات الواردة في هذه التقارير (Lo et al.,2017)، ويتوقف سهولة أو صعوبة القراءة وبالتالي تعقد التقارير المالية علي نوعين من الخصائص وهما؛ خصائص تتعلق بالنص المكتوب وتتمثل في كل من المحتوي، وأسلوب الكتابة ، والشكل ، والترابط المنطقي بين الأفكار، وخصائص تتعلق بمستخدمي التقارير المالية من حيث المستوي العمري والعقلي والثقافي وكذلك معرفته وخبرته بمجال المحاسبة والمراجعة (De Souza et al.,2019) .

وأتفقت العديد من الدراسات (Bonsall & Miller,2017; Hoitash & Hoitash,2018; Ahmadi & Ghaemi,2019) أنه يمكن قياس تعقد التقارير المالية باستخدام متغير صعوبة الافصاحات النصية الواردة في التقارير المالية للقراءة والذي يعتمد علي حساب طول الجملة ونسبة عدد الكلمات المعقدة (أي الكلمات التي تتكون من ٣ مقاطع صوتية فأكثر) ويسمي مؤشر الضبابية Fog-Index ويتم حسابة بالمعادلة التالية:

$$\text{Fog Index} = 0.4 * (\text{words per sentences} + \text{percent of complex word})$$

وتصنف التقارير المالية التي يتم قياس مستوي قابليتها للقراءة وفقا لهذا المؤشر بحيث التقارير المالية التي تحصل علي الدرجة ١٤ فأكثر يتم تصنيفها كتقارير معقدة وغير قابلة للقراءة، والتقارير التي تحصل علي الدرجة من ١٢ إلي ١٤ هي تقارير مالية مثالية للقراءة، والتقارير المالية التي تحصل علي الدرجة أقل من ١٢ فهي تقارير مالية سهلة القراءة.

ويخلص الباحث مما سبق إلي أن صعوبة الافصاحات النصية الواردة في التقارير المالية للقراءة كمقياس لدرجة التعقد الناتج عن شكل وحجم التقارير المالية يعني مدي سهولة أو صعوبة الفهم أو الادارك التي ترجع لاسلوب كتابة الافصاحات النصية الواردة في التقارير المالية.

٣/٢/٢/١/٦- مؤشر قياس تعقد التقارير المالية:

هناك بعض الدراسات التي قامت بقياس التعقد المحاسبي من خلال **بناء مؤشر**، حيث قامت دراسة Francis (2015) بتطوير مقياس جديد للتعقد المحاسبي للصناعة بناء علي إرشادات الصناعة التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ودليل المحاسبة والمراجعة الخاص بمجمع المحاسبين القانويين الأمريكي AICPA. وعلي جانب أخر، قامت دراسة Bentley et al. (2017) بقياس التعقد المحاسبي لعمليات الشركة اعتماد علي مؤشر يتكون من عمليات المعاملات بعملة أجنبية، وعدد القطاعات، وإعادة الهيكلة، وعمليات الاندماج والاستحواذ، وحالات التعثر المالي والافلاس. وفي نفس السياق، قامت دراسة Loughran & McDonald (2019) ببناء مقياس شامل للتعقد المحاسبي للعمليات من خلال قائمة تتضمن ٢٥٥ كلمة تعبر عن التعقد كالشركات التابعة وعمليات الاندماج والاستحواذ والشراكة والمشتقات والتحوط، حيث تتحدد درجة التعقد حسب تكرار تلك الكلمات في التقرير والذي يصف عمليات الشركة ومخاطرها وحوكمتها وظروفها المالية.

ويعتقد الباحث أنه يمكن علي غرار بناء مؤشر التعقد المحاسبي لعمليات الشركة والصناعة والتي تنعكس بشكل مباشر علي تعقد التقارير المالية أن يتم بناء موشر

لدرجة تعقد المحتوي المعلوماتي للتقارير المالية علي أن يتضمن الحد الادني من المعلومات (مسببات تعقد التقارير المالية) - المعاملات بعملة اجنبية، معاملات مشتقات الأدوات المالية ، الإفصاح عن الأدوات المالية، المحاسبة عن معاملات المدفوعات علي أساس الأسهم، المحاسبة عن مزايا العاملين وخطط التقاعد، تسوية وتغطية معاملات الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة، المحاسبة عن العناصر المختلفة لاندماج الأعمال، المحاسبة عن التدهور، الافصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية قياسا علي (Lesmy et al.,2019; Chen et al.,2022) - التي يمكن من خلاله الحكم علي درجة تعقد التقارير المالية بتحليل محتوي التقارير المالية لشركات العينة.

٣/٢/١/٦- أسباب ومحددات تعقد التقارير المالية:

يمكن تناول محددات تعقد التقارير المالية في ضوء **نظريتي التشويش الإداري والنظرية المعلوماتية،** حيث يقصد **بالتشويش الإداري** استخدام المديرين لاساليب كتابية معينة عند اعداد التقارير المالية والتي من شأنها أن تؤدي إلي إرباك مستخدميها. ويمكن أن يكون **التشويش الإداري متعمد** من خلال قيام المديرين باستخدام السلطة التقديرية في التلاعب بمقدار ومحتوي الافصاحات المحاسبية ومستوي قابليتها للقراءة عند إعداد التقارير المالية لتحقيق مصالح شخصية للمديرين، وقد يكون **تشويش إداري غير متعمد** ويرجع الي عدم المهارة والحرفية في كتابة وإعداد الافصاحات المحاسبية(Inger et al.,2018).

واتفقت الدرسات (Kim and Yasuda,2018 ; Lim et al.,2018; Xu et al.,2019; Del Gaudio et al.,2020) علي أن **أهم الدوافع لقيام المديرين بالتشويش الإداري المتعمد للمعلومات عن طريق اصدار تقارير مالية معقدة** هي إخفاء تحقيق أرباح منخفضة او خسائر (أخبار سيئة)، مشاكل الوكالة التي تتسب في ضعف الشفافية وعدم تماثل المعلومات، ومخاطر الاعمال التي تتسبب في انخفاض الإيرادات وتزيد من التعرض لعدم الاستقرار التنظيمي، حجم الشركة نظرًا للعدد الكبير من المعاملات والعمليات وتنوع المنتجات والصناعات، التجنب الضريبي الذي يزيد من عدم التأكد بشأن كل من المدفوعات الضريبية المستقبلية والتدفقات النقدية

المستقبلية. وتوصلت الدراسات السابقة إلي أن تلك الدوافع تمثل حوافز قوية لدي المديرين للتشويش المتعمد للمعلومات التي تتعلق **بالاداء السيئ للشركات** وتلجا لاصدار تقارير مالية معقدة تحول دون اكتشاف هذه الممارسات السلبية.

بينما علي الجانب الأخر، **تقضي النظرية المعلوماتية** بأن تعقد التقارير المالية يمكن أن يكون له محتوي معلوماتي، وأن اصدار تقارير مالية مفصلة للغاية وأقل قابلية للقراءة قد نتج عنه محددات خارجة عن إرادة الشركة والتي تتمثل في **تعقد أنشطة وعمليات الشركة والالتزام بمتطلبات الإفصاح الاجباري بالمعايير المحاسبية** (عبد الونيس،٢٠٢٠).

وتناولت بعض الدراسات (Chang et al.,2016; Dyer et al.,2017; Hoitash & Hoitash,2018) أن **تعقد أنشطة وعمليات الشركة** من أهم العوامل المحددة لدرجة تعقد التقارير المالية ومن بين هذه الدراسات دراسة Chang et al.(2016) والتي توصلت أحد نتائجها الي أن زيادة درجة تعقد الأنشطة والعمليات التي تقوم بها الشركات يزيد من صعوبة ترجمتها إلي افصاحات محاسبية، وتتطلب المزيد من الافصاحات التفصيلية مما يؤدي إلي اصدار تقارير مالية معقدة. وفي نفس السياق اشارت دراسة Hoitash & Hoitash (2018) إلي أن درجة تعقد التقارير المالية ينتج عن قيام الشركات بأنشطة معقدة مثل المحاسبة عن المشتقات والعمليات التي تنطوي علي العقود والأدوات المالية والتي ينتج عنها تقارير مالية معقدة ويصعب علي المستثمر المحترف قراءتها وفهمها وتحليلها.

ومن ناحية أخري، ترتب علي الانهيارات والأزمات المالية والتطوارات المتلاحقة في بيئة الاعمال وظهور العولمة وانفتاح أسواق رأس المال ضرورة قيام الجهات المعنية بوضع المعايير المحاسبية **بالتوسع في متطلبات الإفصاح الاجباري من خلال اصدار معايير جديدة أو إجراء تعديلات علي بعض المعايير المحاسبية الحالية** مما يؤدي إلي تعقد التقارير المحاسبية أما بسبب ضعف تأهيل المحاسب المالي وعدم تدريبهم علي تطبيق الممارسات الجديدة أو التعديلات لتلك المعايير أو بسبب

زيادة الحكم الشخصي عند تطبيقها لاتباعها للمحاسبة علي أساس المبادئ (عيسي،٢٠١٧ ؛ Hoitash & Hoitash,2018).

فعلي المستوي المهني قام مجلسي معايير المحاسبة الأمريكية ومعايير المحاسبة الدولية بدراسة وتحليل مشكلة تعقد التقارير المالية، حيث تم التأكيد من خلالهم علي أن **الالتزام بالمعايير المحاسبية يزيد من مستوي تعقد التقارير المالية**، وذلك لأن هذه المعايير تتسم باعتمادها علي المبادئ بدلا من القواعد وبالتالي زيادة الحكم الشخصي بدلا من وجود قواعد محددة ومفصلة، وكذلك القياس المختلط وعدم الاتساق بالقوائم المالية، واستخدام مصطلحات فنية معقدة، والتكرار لبعض متطلبات الإفصاح المحاسبي، والافتقار الي الوضوح حول كيفية تطبيق المعايير(عبد الونيس،٢٠٢٠).

بينما علي المستوي الأكاديمي، حاولت دراسة Dyer et al. (2017) تفسير أسباب الاتجاهات في خصائص الإفصاح المحاسبي مع مرور الوقت، وهذه الخصائص مثل القابلية للقراءة وحجم التقرير. وأكدت الدراسة علي أن تعقد التقارير المالية (زيادة حجمها وصعوبة قابليتها للقراءة) يزداد بمرور الوقت، وأرجعت الدراسة السبب في ذلك للالتزام بمتطلبات الإفصاح التي أصدرتها الجهات المهنية لاصدار المعايير والتي من أهمها **تطبيق محاسبة القيمة العادلة** والتي **أعتبرتها السبب الأساسي في تعقد التقارير المالية**.

وفي تفس السياق أتفقت دراسة Hoitash & Hoitash (2018) مع الأسباب التي قدمتها دراسة Dyer et al. (2017) ، وقدمت بالإضافة إلي هذه الأسباب عدد من متطلبات الافصاح الاجباري التي تم إدخالها بواسطة الجهات المهنية لاصدار المعايير وأدت إلي تعقد التقارير المالية منها معيار المحاسبة عن الأدوات المالية وأنشطة التحوط ومعيار دمج الاعمال ومعيار الشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى ومعيار خيارات القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية. **وقد أعتبرت الدراسة أن المعايير المحاسبية المتعلقة بتطبيق محاسبة القيمة العادلة فسرت بنسبة كبيرة الزيادة في درجة تعقد التقارير المالية**.

يخلص الباحث مما سبق إلي أن تعقد التقارير المالية يرجع للعديد من الأسباب أهمها أن محاسبة القيمة العادلة تعتمد على الاحكام الشخصية في تقدير بعض عناصر التقارير المالية مما يجعل المعلومات المحاسبية تتسم بعدم الموضوعية والافتقار الي الدقة، وبالإضافة الي مرونة تطبيق القواعد والسياسات المحاسبية المتاحة في معالجة العناصر الواردة بالتقارير المالية في ظل حرية استخدام المعالجات البديلة والمتعددة لمعالجة نفس الأحداث والظواهر الاقتصادية.

٤/٢/١/٦- مردود تعقد التقارير المالية:

أوضحت دراسات (Elsiefy & ElGammal, ,2017; Satt & Iatridis,2023; Rasheed,2024) بشأن مردود والاثار السلبية لتعقد التقارير المالية علي أصحاب المصلحة في الشركة وبصفة خاصة الإدارة والمستثمرين وجهات الاشراف والرقابة، حيث ينتج تعقد التقارير المالية بالنسبة **للإدارة** من خلال الصعوبات التي تواجهها عند إعداد التقارير المالية نتيجة لتعقد صعوبة تطبيق بعض المعايير المحاسبية وهو ما يحول بينها وبين تقديم تقارير مالية تعبر عن الأداء الحقيقي للشركة، وما يزيد من عدم تماثل المعلومات بينها وبين الأطراف الخارجية، وهو ما يحد بدوره من قدرة تلك الأطراف علي اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وما يترتب عليه إنخفاض كفاءة الاستثمار(Elsiefy & ElGammal, ,2017) .

وبشأن مردود تعقد التقارير المالية علي **المستثمرين** فانه ينعكس علي مدي تعقد التقارير المالية والذي بدوره ينعكس علي مصداقية وشفافية التقارير المالية، وإمكانية اعتماد مستخدميها، خاصة المستثمرين سواء حاليين او محتملين، علي ما تحتويه من معلومات تساعدهم علي اتخاذ مختلف قراراتهم الاستثمارية، وهو ما ينعكس في نهاية الامر علي كفاءة الاستثمار. (Satt & Iatridis,2023)

وأخيرا، فيما يتعلق بمردود تعقد التقارير المالية علي **جهات الاشراف والرقابة،** نتيجة لكون معايير المحاسبة المصرية ما هي إلا ترجمة حرفية لمعايير المحاسبة الدولية وبالتالي فهي تنطوي علي نوع من التعقد عند تطبيقها وخاصة فيما يتعلق

بمعايير الأدوات المالية ومعايير القيمة العادلة، وبالتالي ظهر هذا المردود من خلال استجابة تلك الجهات في مواكبة التغيرات في بيئة الاعمال والممارسة المهنية وذلك بتعديل المعايير المحاسبية في ٢٠١٩ و ٢٠٢٣ وقيامها بصياغة بعض التفسيرات الإضافية لكيفية تطبيق بعض المعايير المحاسبية مثل معيار الأدوات المالية بهدف تعزيز مصداقية وشفافية تلك التقارير ومن ثم جودتها.(Rasheed,2024)

ويخلص الباحث مما سبق، إلي أن درجة تعقد التقارير المالية تؤثر بصورة جوهرية علي أصحاب المصالح من خلال زيادة عدم تماثل المعلومات وانخفاض جودة وشفافية ومصداقية المعلومات الواردة بالتقارير المالية والتي بدورها تنعكس علي إمكانية اعتماد مختلف أصحاب المصالح علي محتوي تلك التقارير والاستفادة منها في اتخاذ مختلف قراراتهم الاقتصادية.

٣/١/٦- تحليل العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة ودرجة تعقد التقارير المالية واشتقاق فرض البحث.

تبنت معايير المحاسبة المصرية والمعايير الدولية للتقارير المالي (معايير المحاسبة الدولية) مفهوم القيمة العادلة لقياس الأصول والالتزامات المالية التي لها أسواق نشطة والأصول في حالة وجود مؤشرات دالة علي تدهور قيمتها العادلة عن قيمته الدفترية، والأصول والالتزامات عند شراء تلك الأصول كوحدة واحدة في حالة تجميع الاعمال والأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع، وغيرها من العناصر التي تعتمد علي محاسبة القيمة العادلة والتي سوف يقوم الباحث بعرضها بمزيد من التفصيل كما يلي:

- **يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 36) والمصري رقم (٣١) المعدل لسنة ٢٠١٥ بعنوان تدهور قيمة الأصول،** مراجعة قيم الأصول الثابتة في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي وذلك لتحديد ما إذا كان هناك **تدهور في قيمته الدفترية،** وفي حالة وجود مؤشرات تدهور الأصول الثابتة فإنه يتم تقدير خسائر التدهور في القيمة الدفترية في ضوء القيمة العادلة أو صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية

المستقبلية أيهما اكبر ويتم إدراجها في قائمة الدخل.(معايير المحاسبة المصرية,٢٠١٥; Hiltunen, 2021) .

تتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 20) والمصري رقم (١٢) المعدل لسنة ٢٠١٥ بعنوان المحاسبة والافصاح عن المنح والمساعدات الحكومية أنه يمكن تصنيف المنحة الحكومية في صورة أصل غير نقدي كالاراضي أو غيرها من الأصول الاقتصادية التي تستخدمها الشركة، وفي هذه الحالات يتم الاعتراف بالمنح الحكومية **بالقيمة العادلة** بشرط توافر تأكيد معقول بأن الشركة ستلتزم بشروط المنحة وأنها سيتم استلامها.(Whittington, 2015)

- **يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 41) ووالمصري رقم (٣٥) بعنوان الأصول البيولوجية** أن يقاس الأصل البيولوجي عند **الاعتراف الاولي وفي كل تاريخ لقائمة المركز المالي** بقيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع المقدرة، وأن يقاس المنتج الزراعي المحصود من أصل بيولوجي عند نقطة الحصاد بالقيمة العادلة ناقصا تكاليف نقطة البيع المقدرة. وإذا وجدت سوق نشطة للاصل البيولوجي أو المنتج الزراعي، يكون السعر المعلن في هذا السوق هو مقياس لتحديد القيمة العادلة لذلك الأصل، وإذا لم يوجد سوق نشطة تستخدم الشركة لتحديد القيمة العادلة أحدث سعر سوق تم التعامل به أو أسعار السوق للأصول المشابهة، وفي بعض الظروف قد لا يكون متاحا أسعار سوقية محددة او قيما للاصل البيولوجي في حالته الأن وبالتالي تستخدم الشركة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من الأصل مخصومة بالسعر الحالي للسوق لتحديد القيمة العادلة. كما يتطلب المعيار أن يدرج الربح (الخسارة) الناتجة من الاعتراف الاولي للاصل البيولوجي والمنتج الزراعي بالقيمة العادلة أو من التغير في القيمة العادلة للاصل البيولوجي بقائمة الدخل عن الفترة التي نشات بها.(معايير المحاسبة المصرية،٢٠١٥ ; Argilés-Bosch et al.,2017)
- **يتطلب معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية** الاعتراف والقياس للأدوات المالية ومحاسبة التحوط عند **القياس الاولي** بالقيمة العادلة معدلة

بتكلفة المعاملات بينما تطلب في **القياس اللاحق** تعديل التصنيفات التي حددها المعيار السابق (IAS 39) للأدوات المالية إلي **أدوات مالية تمثل مديونية** وتقييم بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر أو بالتكلفة المستنفدة. **وأدوات مالية تمثل حقوق ملكية** والتي تم تصنيفها إلي أدوات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة ، وأدوات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل. **والمشتقات المالية (محاسبة التحوط)** فيتم القياس اللاحق لها بالقيمة العادلة مع الاعتراف بتغيرات القيمة العادلة في الأرباح والخسائر (Hairston et al.,2019).

- **يتطلب معيار التقرير المالي الدولي رقم (IFRS 5) والمصري رقم (٣٢) المعدل لسنة ٢٠١٥ بعنوان الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة** أن يتم قياس الأصول غير المتداولة (أو مجموعة التصرف في الأصول) والمحتفظ بها للبيع أو المحتفظ بها للتوزيع علي المساهمين بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة أيهما أقل مع الاعتراف بخسائر الانخفاض في قيمة الأصول غير المتداولة عند انخفاض صافي القيمة العادلة للاصل عن قيمتة الدفترية في قائمة الدخل.(صالح واخرون،٢٠٢٠)
- **يتطلب معيار التقرير المالي الدولي رقم (IFRS 3) والمصري رقم (٢٩) المعدل لسنة ٢٠١٥ بعنوان دمج الأعمال** أن يتم المحاسبة عن إندماج الأعمال من خلال تطبيق طريقة الإقتناء التي تقوم الشركة من خلالها المقتنية بتحديد تكلفة الاقتناء بمجموع القيم العادلة بتاريخ التبادل للأصول والالتزامات ويتم الاعتراف بالفرق بين مقابل الاقتناء والقيمة العادلة لصافي الأصول أما مكاسب اقتناء في قائمة الدخل (عندما يكون مقابل الاقتناء أقل من القيمة العادلة لصافي الأصول) أو شهرة محل بقائمة المركز المالي (عندما يكون مقابل الاقتناء أكبر من القيمة العادلة لصافي الأصول). (صالح واخرون،٢٠٢٠; Hiltunen, 2021)
- **يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 40) بعنوان الاستثمار العقاري في القياس اللاحق** للاستثمارات العقارية أما المعالجة المحاسبية باستخدام نموذج

التكلفة أو المعالجة المحاسبية باستخدام نموذج القيمة العادلة في قائمة المركز المالي مع اظهار فروقات القيمة العادلة ضمن قائمة الدخل عند اختيار استخدام نموذج القيمة العادلة، **إلا أن معيار المحاسبة المصري رقم ٣٤ المعدل لسنة ٢٠١٥** بعنوان الاستثمار العقاري أعتمد في القياس اللاحق علي نموذج النكلفة فقط وقام بإلغاء نموذج القيمة العادلة. (Elsiefy & ElGammal ,2017)

- **يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 16) بعنوان الأصول الثابتة** في **القياس اللاحق** للأصول الثابتة اما المعالجة المحاسبية باستخدام نموذج التكلفة أو المعالجة المحاسبية باستخدام نموذج القيمة العادلة في قائمة المركز المالي مع اظهار نتيجة إعادة التقييم بمسمي فائض أعادة التقييم ويكون إعادة التقييم علي فترات منتظمة وكذلك من خلال خبراء متخصيين في التقييم والتثمين بسبب طبيعة الأصول الثابتة المتخصصة. **إلا أن معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل لسنة ٢٠١٥** بعنوان الأصول الثابتة قام بإلغاء نموذج إعادة التقييم، ثم بقرار رئيس الوزراء رقم رقم ٨٨٣ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تعديل معايير المحاسبة المصرية تم السماح باستخدام خيار نموذج التكلفة او القيمة العادلة. (Elsiefy & ElGammal ,2017)
- **يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 38) بعنوان الأصول غير الملموسة** في **القياس اللاحق** إذا اختارت المنشاة نموذج إعادة التقييم كسياسة محاسبية اثبات الأصل غير الملموس بالقيمة العادلة في تاريخ التقييم وذلك بالرجوع الي سوق نشط ويتم تعلية فروقات إعادة التقييم مباشرة علي بند حقوق الملكية بمسمي فائض إعادة التقييم. **إلا أن معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل لسنة ٢٠١٥** بعنوان الأصول غير الملموسة قام بإلغاء نموذج إعادة التقييم ثم بقرار رئيس الوزراء رقم رقم ٨٨٣ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تعديل معايير المحاسبة المصرية تم السماح باستخدام خيار نموذج التكلفة او القيمة العادلة. (معايير المحاسبة المصرية،٢٠١٥ ; Hiltunen, 2021)

- **يتطلب معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 6) والمصري رقم (٣٦) المعدل لسنة ٢٠١٥** بعنوان التنقيب عن وتقييم الموارد المعدنية في **القياس اللاحق** أن تقوم الشركة بالاختيار بين نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم لأصول التنقيب والتقييم (سواء النموذج في معيار (IAS16) أو نموذج في معيار (IAS38) وذلك حسب تبويب أصول التنقيب والتقييم كأصول ملموسة أو غير ملموسة طبقا لطبيعة الأصول المقتناه. **وتخضع أصول التنقيب والتقييم لاختبارات تدهور القيمة** وذلك عندما توضح الحقائق والظروف أن القيمة الدفترية لهذه الأصول قد تزيد عن قيمتها الاستردادية، ويعترف بخسائر تدهو القيمة ضمن المصروفات وفقا لمعيار (IAS36). (سليمان،٢٠٢١)

ويخلص الباحث مما سبق إلي أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة تحتوي علي مجموعة من **المؤشرات والأسباب والعناصر** التي يترتب عليها ظهور وإعداد تقارير مالية معقدة والتي قد تكون **مبررة** من إدارة الشركات لاخفاء السلوك الانتهازي للإدارة أو **غير مبررة** من خلال الالتزامات بمتطلبات القياس والافصاح للمعايير المحاسبية، وتتمثل هذه المؤشرات **وفقا للاتجاهات البحثية** كما يلي:

اتفقت مجموعة من الدراسات (Barth & Landsman,1995; Alaryan et al.,2014; Georgiou,2018; Chychyla et al.,2019; Beerbaum et al.,2019; Bendriouchet al.,2022; Chen et al.,2022; Satt et al.,2022; Esam et al.,2023)، علي أن **درجة تعقد التقارير المالية** - مقاسة بتشكيلة المنتجات ونوع الصناعة وعدد القطاعات التشغيلية وعدد الفروع ووجود معاملات بعملة اجنبية وعدد الشركات التابعة والأدوات والمشتقات المالية وشهرة المحل وترجمة العملات الأجنبية - ترجع إلي أن **المعايير المحاسبية ذات الصلة بالقيمة العادلة هي معايير منبثقة من معايير التقرير المالي الدولية** والتي تعد وفقا للمحاسبة على أساس المبادئ والتي تتطلب درجة عالية من المرونة Flexibility والحكم الشخصي للمحاسب المالي والذي يسمح للشركات بالحرية في اختيار الأساليب والسياسات المحاسبية التي تتنوع باختلاف ظروف كل شركة، مما يؤدي إلي حدوث

العديد من المشاكل والاثار السلبية منها ممارسات إدارة الأرباح والتجنب الضريبي وزيادة **الدعاوى القضائية وانخفاض الدقة وزيادة الغموض وضعف الشفافية في عملية إعداد التقارير المالية** مما يترتب عليه عدم توافر مجموعة من الخصائص **المحسنة** للمعلومات المحاسبية وأهمها **القابلية للمقارنة والقابلية للفهم وينعكس ذلك في صعوبة وتعقد إعداد التقارير المالية وذلك لاخفاء تلك المشاكل والاثار السلبية.**

واتفقت مجموعة أخري من الدراسات (Elfaki & Hammad, 2015; Martín & Osma,2018; Hairston & Brooks, 2019; Salehuddin et al.,2021; Alm El-Din et al.,2022; Estep et al.,2024)، علي أن درجة تعقد التقارير المالية - مقاسة بالمشتقات المالية وحجم الشركة ومؤشرات تدهور الأصول والتقديرات المحاسبية ومخاطر التحوط- يرجع الي **الصعوبة المتواجدة عند الاعتراف والقياس والعرض والافصاح لعناصر التقارير المالية بالقيمة العادلة** - مثل الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والاستثمار العقاري والاصول البيولوجية والأصول التعدينية وتدهور الأصول والشهرة والأدوات المالية-، حيث أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة تواجة صعوبة في الحصول علي نموذج مناسب لقياس القيمة العادلة لعناصر التقارير المالية، علي سبيل المثال عندما يتم إعادة التقييم للأصول الثابتة وفقا لمعيار (IAS16) والتي تحتاج إلي التقييم علي فترات منتظمة للتأكد من عدم وجود اختلاف بين التكلفة الدفترية والقيمة العادلة في تاريخ إعداد القوائم المالية وكذلك احتياج إعادة تقييم الأصول الثابتة الي الاستعانة بخبراء متخصصين في التقييم والتثمين بسبب الطبيعة الخاصة لتلك الأصول ووجودة ندرة في الأسواق النشطة لها.

أضف إلي ذلك ما توصلت اليه دراسة Malaquias & Zambra (2019) بأن معيار IFRS(9) فتح المجال أمام إدراة الشركة للتلاعب في رقم الأرباح تحقيقا لأغراض خاصة بها عند إعداد التقارير المالية من خلال تحويل تصنيف الأدوات المالية بهدف تضخيم أرباح الشركة ورفع أسهمها في السوق المالي أو بهدف تحسين المركز المالي تمهيدا للحصول علي قروض مصرفية وبالتالي يتم إعداد تقارير مالية معقدة لاخفاء السلوك الانتهازي لادارة الشركة.

واتفقت مجموعة اخري من الدراسات (Ayres,2016;Yao et al.,2018; ; Bhattacharjee et al.,2019; Keshk et al.,2020; Liao et al.,2020; Fortin et al.,2020; Bonacchi et al,2024) علي أن درجة تعقد التقارير المالية - مقاسة بالتقديرات المحاسبية وأساليب التقييم المعقدة والاستعانة بخبراء متخصصين - يمكن ارجاعه إلي التسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة وفقا IFRS (13) تحديدا في المستوي الثالث لقياس القيمة العادلة، حيث **توصلت تلك الدراسات** إلي أن تقديرات القيمة العادلة في المستوي الثالث **تتسم** بالتنوع وذلك للتحول من مدخلات السوق سواء كان نشط او غير نشط للبند محل القياس الي المدخلات التي **تعتمد علي بيانات المنشاة وتعديلها بافتراضات المشاركين في السوق**. وهذا يعني أن تقديرات القيمة العادلة قد تكون متحيزة وكذلك تزايد احتمالية أخطاء القياس، بالإضافة الي بذل المزيد من الجهود غير العادية وتكاليف واعباء إضافية لاعتمادها علي أساليب تقييم بديلة عن القيمة السوقية مما يؤدي الي عدم التناسق في الممارسة العملية لقياس القيمة العادلة مما يترتب عليه الحد من القابلية للمقارنة التي يتم توافرها في القوائم المالية وبالتالي غموضها وتعقدها

يخلص الباحث مما سبق إلي أن تطبيق محاسبية القيمة العادلة توجه من جانب إدارة الشركة بشكل مبرر، أو غير مبرر، في إعداد تقارير مالية معقدة من خلال اعتماد معايير القيمة العادلة علي المبادئ بدلا من القواعد أو من خلال الصعوبة في عناصر التقارير المالية التي يتم قياسها والافصاح عنها بالقيمة العادلة أو من خلال الاعتماد علي التسلسل الهرمي لقياسات القيمة العادلة، وتحديدا المستوي الثالث للقياس الذي يعتمد علي اساليب ونماذج معقدة، مما يعني أن العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وتعقد التقارير المالية لا تزال موضوعا جدليا ويحتاج إلي المزيد من البحث. **وبُناءً على ما سبق يتوقع الباحث** أن يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة معنويًا على تعقد التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. **ولذا يمكن اشتقاق فرض البحث على النحو التالي:**

H_1: يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة إيجابيا ومعنويا علي درجة تعقد التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٢/٦- منهجية البحث

تحقيقا لهدف البحث، ومن ثم اختبار فرضه الرئيسي، سيتم القيام بدراسة تطبيقية. وفيما يلي يعرض الباحث لكل من؛ هدف الدراسة التطبيقية، ومجتمع وعينة وأدوات وإجراءات الدراسة، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة ونموذج البحث، أدوات التحليل الاحصائي، وأخيرا نتائج الدراسة التطبيقية. وذلك على النحو التالى:

١/٢/٦- هدف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فرض البحث، من خلال اختبار أثر العلاقة بين استخدام محاسبة القيمة العادلة كمتغير مستقل ودرجة تعقد التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية كمتغير تابع، وذلك بالتطبيق في بيئة الأعمال والممارسة المحاسبية المصرية. وذلك قياسا على (Alaryan et al., 2014; Zamora-Ramírez & Morales-Díaz,2018; Bendriouch et al.,2023)

٢/٢/٦- مجتمع وعينة وأدوات وإجراءات الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة من كافة الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، خلال الفترة (2018 - 2023)، بعد استبعاد قطاعي البنوك والخدمات المالية غير المصرفية، نظراً لخضوعهما لقواعد تنظيمية ومتطلبات قياس وإفصاح خاصة بهما نتيجة لاختلاف طبيعة نشاطهما.قياسا علي (صالح وأخرون, 2020) وقد تم اختبار عينة تحكمية من هذه الشركات يبلغ حجمها 119 شركة (714 مشاهدة) موزعة علي خمس عشر قطاعا اقتصاديا، روعي في اختيارها عدة اعتبارات تحقق هدف البحث قياسا (عبدالونيس, 2020)، وأهم هذه الاعتبارات أن تتوافر التقارير والقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها، لذلك تم استبعاد 4 مشاهدات لعدم توافر بياناتهم لتصبح عدد المشاهدات النهائية 710 مشاهدة.

ويوضح الجدول رقم (1) مجتمع وعينة الدراسة، والجدول رقم (2) يوضح العينة النهائية للدراسة مصنفة وفقا للتوزيع القطاعي للبورصة المصرية

جدول رقم (1) مجتمع وعينة الدراسة

بيان	السنوات وعدد الشركات					
	2018	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي الشركات المقيدة (-) شركات البنوك والخدمات المالية	220 (49)	218 (51)	215 (45)	218 (49)	218 (47)	218 (47)
الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة	171	167	170	169	171	171
عدد شركات العينة (١)	119	119	119	119	119	119

جدول رقم (2) تبويب العينة وفقا للقطاعات الاقتصادية

م	القطاع	اجمالي عدد شركات القطاع	عدد ونسبة شركات العينة من اجمالي القطاع		عدد المشاهدات
1	الاغذية والمشروبات	34	18	53%	108
2	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	8	5	63%	30
3	الورق ومواد التعبئة والتغليف	6	5	83%	30
4	الرعاية الصحية والادوية	21	14	66%	84
5	مواد البناء	15	10	66%	60
6	المقاولات والانشاءات الهندسية	16	6	38%	36
7	الموارد الأساسية	19	11	58%	65
8	المنسوجات والسلع المعمرة	10	7	70%	42
9	العقارات	35	16	45%	96
10	الاتصالات والاعلام وتكنولوجيا المعلومات	9	5	55%	30
11	السياحة والترفيه	19	9	47%	53
12	الطاقة والخدمات المساندة	3	2	66%	11
13	التجارة والتوزيع	8	5	63%	30
14	النقل والشحن	7	4	57%	23
15	خدمات تعليمية	5	2	40%	12
	الاجمالي	215	119		710

١- وقام الباحث بتحديد حجم العينة وفقاً لنموذج Thompson بإستخدام المعادلة الأتية :

$$n = \frac{np(1-p)}{(N-1)\left(\frac{d2}{z2}\right) + \mathrm{p}(1-\mathrm{p})}$$

حيث : n : حجم العينة، N : حجم المجتمع ، z^2 : مربع الدرجة المعيارية عند مستوي الثقة ٩٥% (١, ٩٦)، d^2 : مربع معدل الخطأ (٠, ٠٥)، P : الإحتمالية أو النسبة المتبقية (٥٠%)

وبشأن أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية اعتمد الباحث عند إجراء الدراسة التطبيقية علي البيانات الثانوية الفعلية الواردة بالقوائم المالية والايضاحات المتممة لها لشركات عينة الدراسة خلال الفترة من ٢٠١٨ حتي ٢٠٢٣، بالإضافة الي الاستعانة بالبيانات المتاحة علي الموقع الالكتروني مباشر مصر (www.mubasher.info/egx) والمواقع الالكترونيه لبعض الشركات الواردة بعينة الدراسة، والمواقع الالكترونية لبعض الشركات الواردة بعينة الدراسة، والموقع الالكتروني للبورصة المصرية (www.egx.com.eg/ar/NewsSearch.aspx?com)، وذلك للحصول علي المعلومات المتعلقة بمتغيرات تطبيق محاسبة القيمة العادلة ودرجة تعقد التقارير المالية وكذلك المعلومات المتعلقة بالمتغيرات الرقابية وهي حجم الشركة وربحية الشركة والرفع المالي وذلك قياساعلي، Dawood & Wahhab (2023).

٣/٢/٦- نموذج البحث وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة:

لأغراض اختبار العلاقات التأثيرية مجال الدراسة، استلزم ذلك تناول كل من؛ توصيف وقياس المتغيرات ونموذج البحث، علي النحو التالي:

١/٣/٢/٦- توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

أولا: المتغير التابع: درجة تعقد التقارير المالية (FRC):

اعتمد الباحث علي مقاسين بديلين لقياس درجة تعقد التقارير المالية :

- المقياس الأول (في ظل التحليل الاساسي FRC_1): تم قياس درجة تعقد التقارير المالية باللوغاريتم الطبيعي لحجم التقارير المالية وفقا لعدد صفحات القوائم المالية السنوية للشركة والايضاحات المتممة المرفقة لها (Pages)، وذلك قياسا على (Lesmy et al.,2019)، حيث كلما زاد عدد الصفحات زاد حجم التقاربر المالية السنوية، وبالتالي يزداد تعقد التقارير المالية الناتج عن شكل وحجم التقارير المالية.

- المقياس الثاني (في ظل تحليل الحساسية FRC_2): تم قياس درجة تعقد التقارير المالية **بمؤشر (Index)** قياسا علي Bentley et al. (2017) **يتضمن الحد الادني**

من مسببات (عناصر) تعقد التقارير المالية وذلك باستخدام تحليل محتوي القوائم المالية والايضاحات المتممة لها لشركات العينة لتحديد مدي وجود عناصر المؤشر ففي حالة وجود العنصر يأخذ القيمة (١) بينما في حالة عدم وجوده يأخذ القيمة (صفر)، ثم تجميع عدد العناصر الموجودة من المؤشر لكل شركة ونسبتها إلي إجمالي عدد عناصر المؤشر لتحديد درجة أو نسبة تعقد التقارير المالية للشركات قياسا علي (Francis,2015; Conaway et al.,2023; Estep et al.,2024).

ثانيا: المتغير المستقل: تطبيق محاسبة القيمة العادلة (FVA):

اعتمد الباحث لقياس تطبيق محاسبة القيمة العادلة علي **مؤشر (Index)** يحتوي علي العناصر التي يتم قياسها بالقيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة المصرية تمثلت في - **معيار المخزون** رقم (2) (التكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما أقل)، **معيار الأصول الثابتة** رقم (10) (في القياس اللاحق يتم استخدام نموذج التكلفة أو القيمة العادلة في تاريخ قائمة المركز المالي) ، **معيار الأصول غير الملموسة** رقم (23) (في القياس اللاحق يتم استخدام نموذج التكلفة أو القيمة العادلة في تاريخ قائمة المركز المالي) ، **معيار اضمحلال الأصول** رقم (31) (يتم مقارنة القيمة الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد) ، **معيار الأصول البيولوجية** رقم (35) (صافي القيمة العادلة)، **معيار الاستثمار العقاري** رقم (34) (القياس اللاحق بالقيمة العادلة)، **معيار الأدوات المالية** رقم (47) (القياس الاولي أو اللاحق)، **معيار الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع** رقم (32) (القياس اللاحق بالقيمة الدفترية أو صافي القية العادلة ايهما أقل)، **معيار اندماج الاعمال** رقم (29) (تطبيق طريقة الاقتناء)،**معيار التنقيب عن وتقييم الموارد المعدنية** رقم (36) (نفس معاملة الأصول الثابتة أو الأصول غير الملموسة)، **معيار المحاسبة والافصاح عن المنح والمساعدات الحكومية** رقم (12) (يتم الاعتراف بالقيمة العادلة بشروط)، **معيار الإفصاح عن الأدوات المالية** رقم (40) (كل الأصول والالتزامات المالية التي لم تقاس بالقيمة العادلة وفقا لمعيار رقم (47) ينبغي الإفصاح عنها بالقيمة العادلة ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية- ويتم إعطاء قيمة واحد للعنصر الذي يتم عرضه والافصاح عنها بالقيمة العادلة بالقوائم

المالية او الإيضاحات المتممة وقيمة صفر بخلاف ذلك، ويتم تحديد قيمة مؤشر تطبيق محاسبة القيمة العادلة بقسمة قيمة عناصر القيمة العادلة المفصح عنها فعليا **علي** اجمالي قيمة عناصر المؤشر قياسا علي.-(Zamora-Ramírez & Morales-Díaz,2018; Damian et al.,2020; Carcello et al.,2020; Petrović et al.,2023; Bonacchi et al,2024)

ثالثا: المتغيرات الرقابية:

يوجد عدد من المتغيرات الرقابية (الضابطة) والتي من المحتمل أن تؤثر على درجة تعقد التقارير المالية (العلاقة محل الدراسة)، ومن أهم تلك المتغيرات:

أ-حجم الشركة (Size) : حيث كلما كانت الشركة أكبر حجما، كانت معلوماتها المالية وتقارير السنوية أكثر تعقيدا. ونظرا للعدد الكبير من المعاملات والعمليات، تتبني الشركات الكبيرة نموذجا معقدا يؤثر علي لغه تقاريرها. وبالتالي كلما كبرت الشركة، كلما اصبح من الصعب علي الشركة تقديم تقرير سنوي عن عملياتها، بالإضافة الي ذلك تختار الشركات الكبرى استخدام مصطلحات صعبة لاخفاء التناقضات في الموارد المالية للشركة، خاصة اذا لم تكن ذات أداء جيد. كما ان الشركات الأكبر حجما تكون عموما اكثر تنوعا وتعمل في العديد من الصناعات، مما يجعل عملية التقرير عن المعلومات الكافية للقطاعات التشغيلية مهمة صعبة ومعقدة ومن ناحية اخري فان الشركات الصغيرة أكثر شفافية عند الإفصاح عن معلوماتها نظرا لحجم عملياتها المحدود. وقد تم قياس حجم الشركة باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة، وذلك قياساً علي Alm El-Din et al.(2022).

ب- ربحية الشركة (ROA): تميل الشركات الأقل ربحية إلى الافصاح عن معلوماتها بحجج تفسر أدائها المتواضع. كما يدفع الضغوط الناجمة عن ضعف الأداء المالي مديري الشركات إلى إخفاء معلومات جوهرية باستخدام مصطلحات معقدة ورسم صورة غامضة للوضع المالي الحالي للشركة (Lo et al., 2017)، في حين تميل الشركات المربحة إلى تقديم تقرير سنوي مفصل وقابل للفهم وتسليط الضوء

على إنجازاتهم وقوة وضعهم المالي. ولذلك، واستناداً إلى هذه الحجج، فإننا نرى أن تعقيد التقارير السنوية يرتبط **سلباً** بربحية الشركة. وقد تم قياس ربحية الشركة بمعدل العائد علي أصول الشركة، وذلك قياساً علي Bendriouch et al.(2023).

ب- الرفع المالي (LEV): تميل الإدارة في الشركات الأكبر حجماً وذات نسبة الرفع المالي المرتفعة إلي تخفيض عدم تماثل المعلومات مما يزيد من طول أو حجم إفصاحاتها بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها . وقد تم قياس ذلك المتغير بنسبة إجمالي الديون إلي إجمالي أصول الشركة قياسا علي Bendriouch et al.(2023).

٢/٣/٢/٦- نموذج البحث:

يتضح من تتبع فرض البحث أن متغيرات الدراسة تتضمن؛ متغير مستقل وهو، تطبيق محاسبة القيمة العادلة، ومتغير تابع وهو درجة تعقد التقارير المالية (مقاسا باللوغاريتم الطبيعي لعدد صفحات القوائم المالية والايضاحات المتممة لها وبمؤشر تعقد التقارير المالية)، وثلاثة متغيرات رقابية وهي، حجم الشركة وربحية الشركة ومستوي الرفع المالي للشركة. **ويظهر نموذج البحث في ظل التحليل الأساسي وتحليل الحساسية** تبعا لذلك كما يلي:

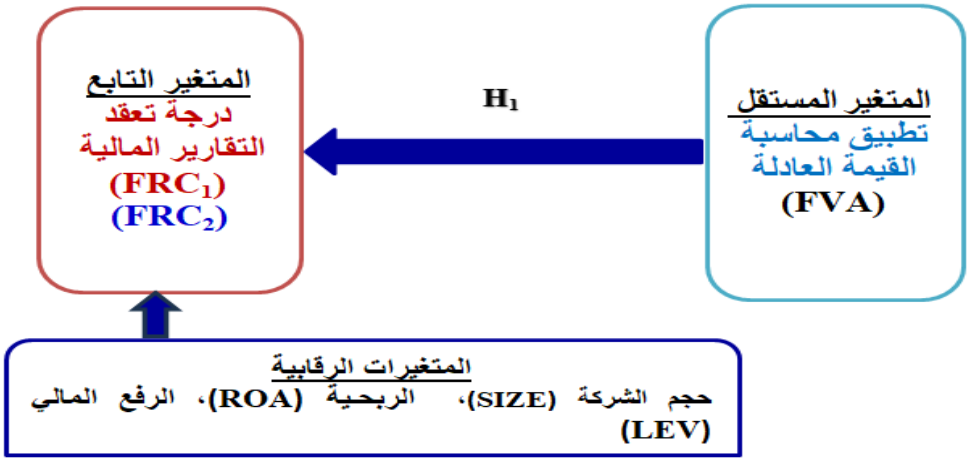

٤/٢/٦- النموذج الإحصائي المستخدم في اختبار فرض البحث:

يعتمد الباحث في اختبار فرض البحث على البرنامج الاحصائي SPSS الإصدار رقم (28) وذلك باستخدام **نموذج الانحدار المتعدد**، نظرا لأهميته في **التنبؤ** بتغيرات المتغير التابع الذي يؤثر فيه عدة متغيرات مستقلة. وكذلك في **شرح العلاقة التأثيرية** محل الدراسة، قياسا على Rajabalizadeh (2023)

يمكن توضيح نموذج اختبار فرض البحث (H_1) في ظل التحليل الأساسي كما يلي:

لاختبار أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة (VFA) علي درجة تعقد التقارير المالية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية (**FRC_1**)، تم الاعتماد علي نموذج الانحدار المتعدد التالي:

$$FRC_1 = \beta_0 + \beta_1 VFA + \beta_2\ Size + \beta_3\ ROA + \beta_4\ LEV + \varepsilon \qquad (1)$$

حيث أن: **FRC_1**: درجة تعقد التقارير المالية مقاسا باللوغاريتم الطبيعي لعدد صفحات القوائم المالية والايضاحات المتممة لها، β_0: الجزء الثابت في معادلة الانحدار، **VFA**: تطبيق محاسبة القيمة العادلة مقاسا بالمؤشر المقترح، **Size** : حجم الشركة مقاسا باللوغاريتم الطبيعي لحجم الأصول، **ROA**: ربحية الشركة مقاسة بمعدل العائد علي الأصول، **LEV**: مستوي الرفع المالي للشركة مقاسا بنسبة إجمالي الديون إلي إجمالي أصول، **β_1 ، β_4:** معاملات الانحدار التي تحدد إتجاه العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة ودرجة تعقد التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وهو يقيس ما تفسره تطبيق محاسبة القية العادلة من التغيرات في درجة تقد التقارير المالية، **ε**: الخطأ العشوائي.

ويمكن توضيح نموذج اختبار فرض البحث (H_1) في ظل تحليل الحساسية كما يلي :

لاختبار أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة (VFA) علي درجة تعقد التقارير المالية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية **(FRC_2)**، تم الاعتماد علي نموذج الانحدار المتعدد التالي:

$$FRC_2 = \beta_0 + \beta_1 VFA + \beta_2\ Size + \beta_3\ ROA + \beta_4\ LEV + \varepsilon \qquad (2)$$

حيث: FRC_2 : درجة تعقد التقارير المالية **مقاسة بالمؤشر المقترح لدرجة تعقد التقارير المالية**، وباقي المتغيرات كما في نموذج (1).

٥/٢/٦- تحليل نتائج الدراسة التطبيقية

تتعلق هذه الجزئية من البحث بالإحصاءات الوصفية ومعاملات الإرتباط لمتغيرات الدراسة، وكذلك نتائج الاختبار الاحصائي لفرض البحث في ظل التحليل الأساسي وتحليل الحساسية، علي النحو التالي:

١/٥/٢/٦- أدوات التحليل الإحصائي

استخدم الباحث لاختبار فرض البحث في ظل التحيل الأساسي وتحليل الحساسية نموذج الإنحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression ، ولتقدير معلمات نماذج الانحدار الخاصة بكل فرض، وكذلك **تحليل التباين** ANOVA لاختبار معنوية النموذج باستخدام F-Test قياسا علي Rajabalizadeh (2023) **وقد تم اختبار فرض البحث عند مستوي معنوية ٥%، ويتم رفض فرض العدم وبالتالي قبول الفرض البديل، إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-Value) للنموذج، أو (Sig) معلمات الإنحدار للمتغيرات المستقلة، أقل من ٥%. بينما يتم قبول فرض العدم وبالتالي رفض الفرض البديل، إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-Value) للنموذج أكبر من أو تساوي ٥%**. كما تم الإعتماد علي استخدام معامل التحديد (R^2) للحكم على القدرة التفسيرية لنموذج الدراسة، وكذلك استخدام مقياس (Diagnostics Collinearity) للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity، من خلال احتساب معامل التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومن ثم إيجاد معامل تضخم التباين (VIF) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، وكذلك ايجاد مصفوفة ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين جميع المتغيرات المستقلة وذلك قياساً علي (Asiriuwa et al.,2021).

٢/٥/٢/٦ـ الإحصاءات الوصفية

يوضح جدول (3) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث خلال فترة الدراسة، وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (3) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Variable	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
FRC_1	710	2.13	4.35	3.8150	0.40401
FRC_2	710	0.26	0.89	0.4850	0.25319
VFA	710	0.18	0.72	0.5102	0.37124
Size	710	7.41	10.86	8.8349	0.69179
ROA	710	-0.23	0.36	0.0959	0.10197
LEV	710	.00	7.32	0.4684	0.46560

بالنسبة لدرجة تعقد التقارير المالية (المتغير التابع)، فإنه لايوجد تفاوت كبير بين شركات العينة في **المقياسان**، حيث كانت **أقصي قيمة** للوغاريتم الطبيعي لعدد صفحات القوائم المالية السنوية للشركات (FRC_1) بعينة الدراسة كان (4.35) بينما **أدني قيمة** هو (2.13)، وكانت **أقصى قيمة** لمؤشر تعقد التقارير المالية (FRC_2) بالقوائم المالية السنوية للشركات بعينة الدراسة هو (0.89) **وأدني قيمة** هي (0.26)، وهذا يشير **لزيادة تعقد التقارير المالية لشركات العينة** سواء من خلال للحمل الزائد للمعلومات (FRC_1) أو من حيث تعقد المحتوي المحاسبي للتقارير المالية (FRC_2)، ولكن يظهر **الإنحراف المعياري** أن هناك تفاوت أكبر بين شركات العينة في عدد صفحات القوائم المالية السنوية (0.40401) بالمقارنة مع مؤشر تعقد التقارير المالية السنوية (0.25319).

بالنسبة تطبيق محاسبة القيمة العادلة (المتغير المستقل VFA)، تظهر الإحصاءات الوصفية لمؤشر قياس استخدام محاسبة القيمة العادلة وجود أثار جوهرية للتوجة نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة ويرجع ذلك إلي أن **مداه** يقع بين (0.18 كأدني قيمة ، 0.72 كأقصي قيمة)، **ومتوسطه الحسابي** (0.5102) وهو يشير إلي زيادة استخدام محاسبة القيمة العادلة في الشركات المصرية، علاوة علي **عدم وجود**

تفاوت كبير بين شركات العينة في تطبيق محاسبة القيمة العادلة حيث بلغ **الإنحراف المعياري** (0.15124) والذي يشير الي **الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية**.

وأخيراً بالنسبة للمتغيرات الرقابية، يظهر الجدول (3)، أن **متوسط حجم الشركة** SIZE (8.8349) بانحراف معياري (0.69179) مما يدل علي التقارب في أحجام شركات العينة وعدم وجود تفاوت كبير فيما بينها. كما بلغ متوسط **معدل العائد علي الأصول** ROA (9.59%) بانحراف معياري (10.19%) وهو ما يعني وجود تباين كبير في معدلات العائد التي تحققها الشركات المصرية محل الدراسة. كما أن الوسط الحسابي يظهر ارتفاع نسبة **الرفع المالي** (LEV) في الشركات المصرية محل الدراسة (0.4684) بانحراف معياري (0.46560) مما يشير إلي ميل الشركات المصرية محل الدراسة للإقتراض لتمويل نشاطها.

٣/٥/٢/٦- نتائج تحليل الإرتباط Correlation Analysis

يعرض جدول (4) معاملات إرتباط بيرسون بين المتغير التابع (تعقد التقارير المالية **FRC1**) والمتغير المستقل (استخدام محاسبة القيمة العادلة **FVA**)، وكذلك معاملات الإرتباط ما بين المتغير التابع والمستقل مع المتغيرات الرقابية كما يلي:

جدول (4) مصفوفة الإرتباط الخطي بين متغيرات الدراسة Pearson Correlation

Variables	FRC1	FVA	Size	ROA	LEV
FRC1	1				
FVA	0.537	1			
Size	0.432	0.223*	1		
ROA	-0.248*	0.502	0.261	1	
LEV	0.628	-0.163**	-0.307*	-0.197	1
N	710	710	710	710	710

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

أعتمد الباحث علي معامل إرتباط Pearson لإستكشاف العلاقة المبدئية بين متغيرات الدراسة ويوضح جدول(4) السابق أن استخدام محاسبة القيمة العادلة يرتبط

ارتباطا ايجابيا ومعنويا بدرجة تعقد التقارير المالية عند (0.537 ، 0.000)، تشير هذه النتيجة إلى أن الشركات التي تعتمد علي محاسبة القيمة العادلة تقدم تقارير مالية أكثر تعقيدا. وإرتباط ايجابي معنوي (0.432، 0.008) بين حجم الشركة ودرجة تعقد التقارير المالية، وتشير هذه النتيجة الي ان الشركات الأكبر حجما تكون عموما اكثر تنوعا وتعمل في العديد من الصناعات، مما يجعل عملية التقرير عن المعلومات المالية مهمة صعبة ومعقدة. أيضا وجود علاقة سلبيه معنويه (0.248-، 0.015) بين ربحية الشركة وتعقد التقارير المالية، وتشير هذه العلاقة الي أن الشركات المربحة تميل إلى تقديم تقرير سنوي مفصل وقابل للفهم وتسليط الضوء على إنجازاتهم وقوة وضعهم المالي. وأخيرا يرتبط تعقيد التقارير السنوية بشكل إيجابي ومعنوي بمستوي الرفع المالي عند (0.628، 0.000)، مما يشير إلى أنه كلما زيادة مستوي الرفع المالي في الشركات يؤدي لتقديم تقارير مالية معقدة.

أخيراً،فإن الهدف الرئيسي لمصفوفة الإرتباط هو إختبار مشكلة التعديدة الخطية Multicollinearity، حيث أن وجود إرتباط بين متغيرين مستقلين يفوق (70%) يشير إلى وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد. وأظهرت معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة في الدراسة وجود ارتباط ضعيف (أقل من 70%) وهذا يشير إلى عدم وجود تداخلي خطي بين المتغيرات المستقلة، وهذا يدل على قوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع وتحديده. ولكن الإختبار الذي يحسم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد هو الإعتماد علي مقياس Collinearity Diagnostics، والذي يقوم على احتساب معامل التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومن ثم إيجاد معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، فإذا كان معامل التباين المسموح أقل من (١) فإن ذلك يشير إلى عدم وجود مشكلة الأزدواج الخطى المتعدد، وفى حالة الإعتماد علي معامل تضخم التباين فاذا كانت قيمته أقل من (١٠) لن تظهر هذه المشكلة قياسا علي (Haslwanter,2016). ويوضح جدول رقم (5) نتائج إختبار الأزدواج الخطى:

جدول رقم (5) نتائج اختبار الإزدواج الخطي

Variable	Tolerance	VIF
FVA	0.197	2.652
Size	0.898	1.002
ROA	0.286	3.223
LEV	0.531	3.395

ويظهر جدول (5) أن قيم معامل التباين المسموح كانت أقل من (1)، وقيم معامل (VIF) لجميع المتغيرات أقل من (10) ، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الأزدواج الخطى المتعدد .

٤/٥/٢/٦- نتائج اختبار فرض البحث في ظل التحليل الأساسي وتحليل الحساسية:

فيما يلي يعرض الباحث نتائج اختبار فرض البحث في ظل التحليلين الأساسي والحساسية :

١/٤/٥/٢/٦- نتيجة اختبار فرض البحث (H_1) في ظل التحليل الأساسي:

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان هناك تأثير إيجابي معنوي لتطبيق محاسبة القيمة العادلة **(FVA)** كمتغير مستقل على درجة تعقد التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية **(FRC1)** كمتغير تابع، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد رقم (1) وفقا للمعادلة التالية:

$$FRC_1 = \beta_0 + \beta_1 VFA + \beta_2\ Size + \beta_3\ ROA + \beta_4\ LEV + \varepsilon \qquad (1)$$

حيث: **(FRC_1,VFA, Size ,ROA ,LEV)** كما هو مشار إليها سابقا بنموذج رقم(1). **ولاختبار هذا الفرض إحصائيًا تم إعادة صياغته كفرض عدم، كما يلي:**

H_0: لا يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة إيجابيا ومعنويا علي درجة تعقد التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وفيما يلي توضيح لنتائج **اختبار الفرض:**

جدول رقم (6): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة محل الفرض (H_1)

المتغيرات	β	Sig.
تطبيق محاسبة القيمة العادلة (FVA)	0.225	0.011
حجم الشركة (Size)	0.156	0.000
ربحية الشركة (ROA)	-0.029	0.023
مستوي الرفع المالي (LEV)	0.155	0.000
القدرة التفسيرية للنموذج	R^2 = 0.167	
معنوية وصلاحية النموذج	F = 28.522	0.000

وفقا لنتائج جدول رقم (6) عند تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد في ظل وجود المتغيرات الرقابية (حجم الشركة، ربحية الشركة، مستوي الرفع المالي) بلغت إحصائية الاختبارF (28.522) وهي أكبر من قيمتها الجدولية وكان النموذج معنويا (Sig.=0.000) عند مستوي معنوية 0.05، **وهو ما يشير إلى أن النموذج يمكنه معنويا تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع.** وقد بلغ معامل التحديد الذي يبلغ (R^2=0.167) **وهو يشير إلي القدرة التفسيرية المعقولة للنموذج** حيث أن 16.7 % من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (درجة تعقد التقارير المالية) يمكن تفسيرها من خلال المتغير المستقل (محاسبة القيمة العادلة) وكذلك المتغيرات الرقابية (حجم الشركة، ربحية الشركة، مستوي الرفع المالي) وباقي التغيرات وقدرها 83.3 % ترجع إلى الخطا العشوائي في التقدير، أو لعدم إدارج متغيرات مستقلة أخري كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج ويكون لها تأثير علي العلاقة.

كما كان المتغير المستقل (تطبيق محاسبة القيمة العادلة) معنويا بإستخدام إحصائية الأختبارT، حيث تبين وجود تأثير ايجابي معنوي (sig.=0.011) لتطبيق محاسبة القيمة العادلة (FVA) علي درجة تعقد التقارير المالية(FRC_1) وبلغ معامل إنحدار المتغير المستقل (β_1= 0.225). وكذلك تبين وجود تأثير ايجابي معنوي (sig.=0.000; β_1= 0.156) لحجم الشركة (Size) وتأثير إيجابي معنوي (sig.=0.000; β_1= 0.155) لمستوي الرفع المالي للشركة (LEV) على درجة تعقد التقارير المالية للشركات المصرية المقيدة بالبورصة (FRC_1) بينما توصلت النتائج لوجود تأثير سلبي معنوي (sig.=0.023;

(0.029- =β_1 لمتغير ربحية الشركة (ROA) على درجة تعقد التقارير المالية للشركات المصرية المقيدة بالبورصة (FRC_1).

اتفقت تلك النتيجة مع العديد من الدراسات (Alaryan et al.,2014; Dyer et al.,2017; Martín & Osma,2018; Mahieux,2024) التي خلصت إلي **أنه بالرغم** من أن توفير معلومات عن عناصر التقارير المالية على أساس القيمة العادلة يساعد فى زيادة جودة المحتوى المعلوماتى لهذه التقارير ويزيد من الشفافية والثقة فيها، **إلا أن** الاثار السلبية للتوسع في تطبيق محاسبية القيمة العادلة لتشمل العديد من البنود، وعمليات القياس، بإستخدام طرق وأدوات تقييم مختلفة ومتعددة، **يفرض المزيد من التعقيد والصعوبات علي التقارير المالية**.

وفي نفس السياق اتفقت نتيجة اختبار الفرض الرئيسي مع دراسات (Hoitash & Hoitash,2018; Lesmy et al.,2019; Ibidunni & Okere,2019; Yusuf & Idris,2021; Estep et al.,2024) حيث ظهرت **مشكلة تعقد التقارير المالية** نتيجة العديد من المحددات والمسببات من أهمها **تطبيق محاسبة القيمة العادلة** التي تعتمد في تقديراتها علي **المحاسبة علي أساس المبادئ** والتي تعطي مساحة أكبر من الحكم الشخصي لمعدي التقارير المالية والذي يختلف من شخص لاخر باختلاف السمات الشخصية له وتأهيله، والتي ينتج عنها **الإفراط في الإفصاح**، حيث أصبحت التقارير المالية **أكثر حجما**، مما يؤدي إلي عدم القدرة علي الاستفادة من كل المعلومات المفصح عنها، وهو ما ينعكس سلبا علي جودة التقارير المالية.

ويخلص الباحث أيضا، أنه يمكن تفسير العلاقة المعنوية الايجابية بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وتعقد التقارير المالية من خلال عدة اسباب مرتبطة بانتقادات ومعوقات تطبيق القيمة العادلة،**أولا**: اعتمادها علي طرق محاسبية مختلفة ومعقدة، وانطواء الاعتراف والقياس المحاسبي في ظلها علي قدر كبير من التحيز والتقدير الشخصي خاصة ما يتعلق بنية الإدارة في الاحتفاظ بالاستثمارات، واختلاف التقدير من شخص لاخر في حالة عدم وجود أسعار سوقية لبعض الأصول مما يفقدها الثقة والدقة

المطلوبة. **ثانيا**: تطبيق محاسبة القيمة العادلة يصنف الأدوات المالية تصنيف لا تحكمه قيود محددة سوي توجهات الإدارة نفسها فيما يتعلق بالغاية التي تستخدم تلك الأدوات لأجلها، وبالتالي فإن ذلك يعطي مجالا جيدا للتلاعب والتضليل أن أرادت ذلك.

ثالثا: الاعتماد علي المستوي الثالث من قياسات القيمة العادلة في ظل عدم وجود سوق نشط والذي تتباين فيه أساليب تقدير القيمة العادلة وتصبح اكثر اجتهادية وتعتمد علي الحكم الشخصي للإدارة ومع الضعف النسبي في الكوادر البشرية المؤهلة وعدم وجود أدلة اثبات موضوعية ينتج عن ذلك تحيز وتكون التقديرات أقل موثوقية وتصبح التقارير المالية أكثر تعقيدا. **رابعا**: يزداد تعقد التقارير المالية (زيادة حجمها وصعوبة قابليتها للقراءة) بمرور الوقت، بسبب الالتزام بمتطلبات الإفصاح التي أصدرتها الجهات المهنية لاصدار المعايير والتي من أهمها تطبيق محاسبة القيمة العادلة والتي **فسرت بنسبة كبيرة الزيادة في درجة تعقد التقارير المالية**.

وبناء علي ما سبق يتم رفض الفرض العدم (H_0) وقبول الفرض البديل (H_1) القائل بوجود أثر إيجابي معنوي كما في الدراسات السابقة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة علي تعقد التقارير المالية.

٢/٤/٥/٢/٦- نتيجة اختبار فرض البحث (H_1) في ظل تحليل الحساسية:
يُستخدم تحليل الحساسية Sensitivity Analysis كمنهجية **لتقييم قوة ومتانة Robustness النتائج** التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الأساسي وبيان مدي إختلاف إفتراضاته عن نتائج التحليل الأساسي، وذلك من خلال إختلاف **طرق قياس المتغيرات الرئيسية**، أو إختلاف حجم العينة، أو إختلاف الفترة الزمنية (Fodio et al.,2015). **ويري الباحث** إمكانية إجراء تحليل الحساسية بإختلاف طرق القياس هو الأنسب للبحث الحالي، ولذا فقد تم إعادة تشغيل النموذج المستخدم لاختبار فرض البحث اعتماداً علي طريقة قياس بديلة لقياس المتغيرات، وتحديداً المتغير التابع والمتعلق بتعقد التقارير المالية، وكان قد تم قياسه وفقاً للتحليل الأساسي بإستخدام اللوغاريتم الطبيعي لعدد صفحات القوائم المالية والايضاحات المتممة لها، ليتم إعادة

قياسه في ظل تحليل الحساسية بمؤشر تعقد التقارير المالية وذلك قياسا علي (Francis ,2015).

وتم إجراء تحليل الحساسية بالأعتماد علي نفس نموذج الإنحدار المتعدد رقم (2) لاختبار فروض البحث، في ظل القياس البديل للمتغير التابع كالتالي:

$$FRC_2 = \beta_0 + \beta_1 VFA + \beta_2\ size + \beta_3\ ROA + \beta_4\ LEV + \varepsilon \qquad (2)$$

حيث: (FRC_2,VFA, Size ,ROA ,LEV) كما هو مشار إليها سابقا بنموذج رقم(2). **ولاختبار هذا الفرض إحصائيًا تم إعادة صياغته كفرض عدم، كما يلي:**

H_0: لا يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة إيجابيا ومعنويا علي درجة تعقد التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

يظهر جدول رقم (7) نتائج اختبار الفرض(H_1) في ظل تحليل الحساسية والتحليل الأساسي:

جدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرض (H_1) في ظل التحليل الاساسي وتحليل الحساسية

المتغيرات		نموذج (1) قياس تعقد التقارير المالية بالمقياس الأول (FRC_1)		نموذج (2) قياس تعقد التقارير المالية بالمقياس الثاني (FRC_2)	
		Sig.	β	Sig.	β
تطبيق محاسبة القيمة العادلة	(FVA)	0.011	0.225	0.020	0.493
حجم الشركة	(Size)	0.000	0.156	0.081	0.027
معدل العائد على الأصول	(ROA)	0.023	-0.029	0.000	-0.253
مستوي الرفع المالي	(LEV)	0.000	0.155	0.015	0.142
Adj R^2		0.167		0.223	
F		28.522		87.547	
Sig. F		0.000		0.000	
Dependent variable		FRC_1		FRC_2	

كانت معنوية اختبار F أقل من 5% للنموذجين في حالة تحليل الحساسية، كما في حالة التحليل الأساسي، مما يعني صلاحية النموذجين لاختبار العلاقة محل الدراسة، كما تشير نتائج جدول رقم (7) السابق إلي الاتي:

- بالرجوع للجدول السابق يتضح أن قيمة معامل التحديد (R^2) والذي يوضح المقدرة التفسيرية لكل نموذج علي حده، زادت في ظل نموذج تحليل الحساسية (0.223) عنه في حالة التحليل الأساسي (0.167).

- فيما يتعلق بفرض البحث (H_1) والخاص بالتأثير الإيجابي لتطبيق محاسبة القيمة العادلة فقد كان له تأثير ايجابي معنوي علي تعقد التقارير المالية في حالة كل من تحليل الحساسية، والتحليل الاساسي. **وعليه تم قبول فرض البحث (H_1) بنموذج تحليل الحساسية، والنموذج الأساسي للدراسة.**

- **اتفقت** نتيجة فرض البحث في تحليل الحساسية مع دراسات (Chen et al.,2022; Satt et al.,2022; Bendriouchet al.,2023; Conaway et al.,2023) بأن درجة تعقد التقارير المالية المقاسه بمؤشر لتعقدها من ضمن أسبابها تطبيق محاسبة القيمة العادلة التي تتطلب درجة عالية من المرونة والحكم الشخصي للمحاسب المالي، مما يؤدي إلي حدوث العديد من الاثار السلبية منها ممارسات إدارة الأرباح وزيادة الدعاوى القضائية وزيادة الغموض وضعف الشفافية في عملية إعداد التقارير المالية وينعكس ذلك في صعوبة وتعقد إعداد التقارير المالية بهدف اخفاء تلك الاثار.

ويخلص الباحث مما سبق أن نتائج اختبار فرض البحث في ظل تحليل الحساسية عندما تم قياس المتغير التابع بدلاله مؤشر لبيان تعقد المحتوي المعلوماتي للتقارير المالية لم تختلف عنها في ظل التحليل الاساسي عندما تم قياس نفس المتغير بدلاله اللوغاريتم الطبيعي لعدد صفحات القوائم المالية والايضاحات المتممة لها، وهو ما يؤكد علي دقة ومتانة نتائج اختبار فرض البحث في ظل التحليل الأساسي.

٣/٦- نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

استهدف البحث الوقوف على ما انتهت إليه الإصدارات المهنية والدراسات السابقة واختبار فرض البحث بشأن أثر تطبيق محاسبية القيمة العادلة علي درجة تعقد التقارير المالية. وفى ضوء تحليل أهم الإصدارات المهنية الدراسات والتطبيق العملي **خلص الباحث** إلي :

- أن معظم دراسات تعقد التقارير المالية **مقاسة بالحمل الزائد للمعلومات وقابلية التقارير المالية المحددودة للقراءة** هي دراسات موجه **لمستخدمي التقارير المالية،** بينما علي الجانب الاخر **يوجد ندرة في الدراسات التي تدرس وتختبر تعقد التقارير المالية من وجة نظر معديها** باعتبار أن التعقد في التقارير المالية ينتج من الصعوبة الموجودة في تطبيق المعايير المحاسبية للقيمة العادلة والتي يتم تطبيقها اجباريا، ومن التعقد المحاسبي لعمليات الشركة والصناعة.
- أن إعداد تقارير مالية معقدة قد يكون **متعمداً أو مبرراً من قبل الإدارة** فيتم استخدام محاسبة القيمة العادلة كأداه لتحقيق دوافعها وسلوكها الانتهازي من خلال إعداد تقارير مالية معقدة اعتمادا علي تقديرات القيمة العادلة. وقد يكون إعداد تقارير مالية معقدة **غير متعمد من قبل الإدارة** لأن المعايير المحاسبية لاستخدام القيمة العادلة والتعديلات التي تطرا عليها تؤدي عند تطبيقها لتعقد التقارير المالية، حيث أن تطبيقها وخاصة في الدول النامية مثل مصر يتم دون تدريب للمحاسبين الماليين لعدم وجود بنية تحتية ملائمة لذلك، وبالتالي ستؤدي معايير القيمة العادلة لسوء الفهم في تطبيقها والافصاح عنها وذلك سينعكس علي تعقد التقارير المالية.
- قد يعتمد **قياس القيمة العادلة** علي الحكم الشخصي والتقديرات المحاسبية مما يتيح لإدارة الشركة إستغلال تقديرات القيمة العادلة بشكل إنتهازي، وبالتالي تميل إلي تعقيد التقارير المالية لإخفاء سلوكها الانتهازي من ممارسات إدارة الأرباح والتجنب الضريبي وغيرها من الممارسات السلبية.
- يساعد تطبيق **محاسبة القيمة العادلة** خلال فترات الازمات والتي ينخفض فيها الأداء المالي للشركات، إدارة الشركة علي استغلال تقديرات القيمة العادلة بإعداد تقارير مالية معقدة لإخفائها الأداء المالي السيئ للشركة والمبالغة في تحقيق أرباح غير محققة.
- أن تطبيق **محاسبة القيمة العادلة** في فترات الحروب والركود الاقتصادي والتي يترتب عليها وجود اضطراب في سلسلة التوريد وارتفاع تكاليف النقل والشحن،

فتسعي الشركات إلي استغلال تقديرات القيمة العادلة بإعداد تقارير مالية معقدة لإخفاء الأداء السيئ للاستثمارات المالية (إنخفاض كفاءة الاستثمار)

- أن تطبيق الشركات غير المالية (عينة الدراسة) المقيدة بالبورصة المصرية أثر معنويا وايجابيا علي تعقد تقاريرها المالية.

– **وعليه، يوصي الباحث بالآتي:**

- ضرورة التوسع في متطلبات العرض والافصاح للتقارير المالية لتشمل مبررات استخدام مدخل دون أخر من مداخل قياس القيمة العادلة والافتراضات التي تم الاعتماد عليها في التقييم للحد من الحكم الشخصي وذاتية القياس.
- ضرورة متابعة التحسينات والتعديلات التي يقوم بها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB فيما يتعلق بقضايا القياس والافصاح للتقارير المالية باستخدام محاسبة القيمة العادلة.
- ضرورة تحسين البنية التحتيه من الأسواق المالية التي تمكن المحاسبين من تطبيق محاسبة القيمة العادلة وفقا للأسواق النشطة للعناصر والذي يؤدي الي الشفافية والمصداقية في التقارير المالية.
- ضرورة تدريس المعايير الدولية للتقارير المالية في مقررات أقسام المحاسبة في الجامعات المصرية ومستجداتها وتعديلاتها بما فيها معايير القيمة العادلة وعقد دورات تدريبية للمحاسبين وذلك ليكون هناك خريج ومحاسب مؤهل لتطبيق المعايير المحاسبية دون وجود صعوبات أو غموض.
- ضرورة المطالبة بتنظيم نموذج الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية بما يؤدي الي الحد من الافصاحات غير الملائمة والتوصل الي المعلومات المحاسبية بسهوله دون وجود غموض أو تعقيد في التقارير المالية.

و**يعتقد الباحث أن مجالات البحث المقترحة كثيرة أهمها؛** أثر العوامل المحددة لدرجة تعقد التقارير المالية علي كفاءة الاستثمار، أثر التكنولوجيا المالية علي تعقد التقارير

المالية بالبنوك التجارية، أثر تحليل البيانات الضخمة علي تخفيض تعقد التقارير المالية، أثر تعقد التقارير المالية علي تخطيط إجراءات المراجعة، أثر الخبرة المحاسبية لمعدي القوائم المالية علي تعقد التقارير المالية، أثر تعقد التقارير المالية علي تنبؤات المحللين الماليين، أثر تعقد التقارير المالية علي تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة علي منفعة قرار المعلومات المحاسبية، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة علي محاسبة التمويل المستدام، فجوة الأداء للمحاسبة والمراجعة في ظل تطبيق محاسبة القيمة العادلة، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة علي هيكل استحقاق الدين ومخاطر الائتمان، أثر اختلاف بدائل تقدير القيمة العادلة علي قرارات واحكام المستثمرين، المقدرة التقييمية لمعلومات القيمة العادلة – دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.أثر تطبيق معايير المحاسبة عن الاستدامة علي تعقد التقارير المتكاملة للأعمال،أثر التحول الرقمي علي تعقد التقارير المالية، أثر متغيرات الاقتصاد الكلي علي تعقد التقارير المالية.

المراجع:

المراجع باللغه العربية :

عيسي، عارف محمود كامل ، ٢٠١٧ " قياس أثر الحمل الزائد للمعلومات في التقارير المالية علي تكلفة راس المال المملوك: دراسة تطبيقية" **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، العدد الرابع ، ص : ١-٤٦.

عبدالونيس، ايمان محمد. (٢٠٢٠). قياس أثر تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على العلاقة بين القدرة الإدارية وتعقد التقارير المالية في الشركات المتداولة بالبورصة المصرية .**الفكر المحاسبى**، (٤) ٢٥، ١-٢٥.

صالح، رضا إبراهيم ؛ هاله عبدالفتاح العجمى؛ كرم محمد ياسين (٢٠٢٠). أثر محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي المصري (رقم٤٥) على شفافية التقارير المالية: مع دراسة ميدانية فى بيئة الأعمال المصرية. **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة** - كلية التجارة جامعة كفر الشيخ، المجلد ٦، العدد ١٠، ص: 796-743.

سليمان، عبد المحسن حسين محمد. (٢٠٢١). أثر معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) " قياسات القيمة العادلة" علي إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية : دراسة

تطبيقية. **مجلة البحوث المالية والتجارية** – كلية التجارة جامعة بورسعيد ، المجلد (٢٢) ، العدد الرابع، ص: ٤١٥ – ٥١٥.

وزارة الاستثمار، القرار الوزاري رقم ١١٠ لسنة (٢٠١٥). **معايير المحاسبة المصرية**، الطبعة الثالثة، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية، ٢٠١٥.

وزارة الاستثمار، القرار الوزاري رقم ٦٩ لسنة (٢٠١٩). **بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود**. الطبعة الثالثة، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية، ٢٠١٩.

رئاسة الوزارء ، قرار رئيس مجلس الوزارء رقم ٨٨٣ لسنة (٢٠٢٣) **بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية.** الجريدة الرسمية – العدد ٩ (مكرر) في ٦ مارس سنة ٢٠٢٣.

المراجع باللغه الأجنبية

Abernathy, J. L., Guo, F., Kubick, T. R., & Masli, A. (2019). Financial statement footnote readability and corporate audit outcomes. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 38(2), 1-26.

Agnew, J.R., & Szykman, L. R. (2005). Asset allocation and information overload: the influence of information display, asset choice, and investor experience. **The Journal of Behavioral Finance**, 6, 57–70.

Ahmadi, A., Ghaemi, M. (2019). Real Earnings Management and Financial Reporting Readability. **Applied Research in Financial Reporting**, 7(2), 45- 72.

Alaryan, L. A., Haija, A. A. A., & Alrabei, A. M. (2014). The relationship between fair value accounting and presence of manipulation in financial statements**. International Journal of Accounting and Financial Reporting**, 4(1), 221.

Alm El-Din, M. M., El-Awam, A. M., Ibrahim, F. M., & Hassanein, A. (2022). Voluntary disclosure and complexity of reporting in Egypt: the roles of profitability and earnings management. ***Journal of Applied Accounting Research***, *23*(2), 480-508.

Argilés-Bosch, J. M., Miarons, M., García Blandón, J., Benavente, C., & Ravenda, D. (2017). Usefulness of Fair Value for Cash Flow Prediction: Evidence from Biological Assets. **Forthcoming in REFC–Spanish Journal of Finance and Accounting**.

Asiriuwa, O., Adeyemi, S. B., Uwuigbe, O. R., Uwuigbe, U., Ozordi, E., Erin, O., & Omoike, O. (2021). Do board characteristics affect financial reporting timeliness? An empirical analysis. **International Journal of Financial Research**, 12(4), 191-202.

Ayres, D. R. (2016). Fair value disclosures of level three assets and credit ratings. **Journal of accounting and public policy**, 35(6), 635-653.

Barth, M. E., & Landsman, W. R. (1995). Fundamental issues related to using fair value accounting for financial reporting. **Accounting horizons**, 9(4), 97.

Beerbaum, D., Piechocki, M., & Puaschunder, J. M. (2019). Accounting Reporting complexity measured behaviorally. **Internal Auditing & Risk Management**, 14(4).34-47.

Bendriouch, F., Jabbouri, I., M'hamdi, M., Satt, H., Katona, S., & Serir, R. (2023). Determinants of annual reports complexity in the United States of America: an application of the Tobit model. **Review of Behavioral Finance**, 15(6), 795-810.

Bentley, K.A., Newton, N.J., & Thompson, A.M. (2017). Business Strategy, Internal Control Over Financial Reporting and Audit Reporting Quality. Auditing: **A Journal of Practice& Theory**, 36(4): 49-69.

Bhattacharjee, S., Moreno, K. K., & Wright, N. S. (2019). The Impact of Benchmark Set Composition on Auditors' Level 3 Fair Value Judgments. **The Accounting Review**, 94(6), 91-108.

Bonsall, S. B., & Miller, B. P. (2017). The impact of narrative disclosure readability on bond ratings and the cost of debt. **Review of Accounting Studies**, 22(2), 608-643.

Budrionytė, R., & Subačienė, R. (2018). Forest accounting at fair value: **an evaluation of strengths and possibilities to minimize shortcomings.** In SOCIETY. INTEGRATION. EDUCATION. Proceedings of the International Scientific Conference (Vol. 6, pp. 105-118).

Chang, H. S., Donohoe, M., & Sougiannis, T. (2016). Do analysts understand the economic and reporting complexities of derivatives? **Journal of Accounting and Economics**, 61(2-3), 584-604.

Carcello, J. V., Neal, T. L., Reid, L. C., & Shipman, J. E. (2020). Auditor independence and fair value accounting: An examination of non-audit fees and goodwill impairments. **Contemporary Accounting Research**, 37(1), 189-217.

Chen, C., Jia, H., Xu, Y., & Ziebart, D. (2022). The effect of audit firm attributes on audit delay in the presence of financial reporting complexity. **Managerial Auditing Journal**, 37(2), 283-302.

Chychyla, Roman, Andrew J. Leone, and Miguel Minutti-Meza. (2019) "Complexity of financial reporting standards and accounting expertise**." Journal of Accounting and Economics** 67.1: 226-253.

Ciocan, C. C. (2022). Historical cost vs fair value in accounting: consequences for the quality of financial information and the true and fair view. **CECCAR Business Review**, 3(10), 48-59.

Conaway, J. K., Liang, L., & Riedl, E. J. (2023). Market perceptions of fair value reporting for tangible assets. **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, 38(4), 908-933.

Damian, M. I., Bonaci, C. G., & Strouhal, J. (2020). Fair Value Accounting for Financial Assets. A Value Relevance Study in an Emerging Economy. Scientific Papers of the University of Pardubice. Series D, Faculty of Economics & Administration, 28(2).

Dawood, M. S., & Wahhab, A. M. A. (2023). Fair value and its role in improving the requirements for transparency of international financial reporting. **Ahl Al-Bayt Journal**, 1(32), 535-566.

De Souza, J. A. S., Rissatti, J. C., Rover, S., & Borba, J. A. (2019). The linguistic complexities of narrative accounting disclosure on financial statements: An analysis based on readability characteristics. **Research in International Business and Finance**, 48, 59-74.

Del Gaudio, B.L., Porzio, C., Sampagnaro, G. and Verdoliva, V. (2020), "Public policy and venture capital: pursuing the disclosure goal", **Research in International Business and Finance**, Vol. 51, pp. 101-104, Doi: 10.1016/j.ribaf.2019.101104.

Dyer, T., Lang, M., & Stice-Lawrence, L. (2017). The evolution of 10-K textual disclosure: Evidence from Latent Dirichlet Allocation. **Journal of Accounting and Economics**, 64(2-3), 221-245.

Elfaki, A. A. A., & Hammad, S. M. E. (2015). The impact of the application of Fair Value Accounting on the quality of accounting information. An empirical study on a group of companies listed on the Khartoum stock exchange. **International Journal of Academic Research in Accounting**, Finance and Management Sciences, 5(1), 148-160.

Elsiefy, E., & ElGammal, W. (2017). The effect of using fair value accounting on fundamental analysis: Some evidence from the emerging economies. **The Journal of Developing Areas**, 51(3), 103-121.

Esam Alharasis, E., Alidarous, M., Alkhwaldi, A. F., Haddad, H., Alramahi, N., & Al-Shattarat, H. K. (2023). Corporates' monitoring costs of fair value disclosures in pre-versus post-IFRS7 era: Jordanian financial business evidence. **Cogent Business & Management**, 10(2), 2234141.

Estep, C., Griffith, E. E., & MacKenzie, N. L. (2024). How do financial executives respond to the use of artificial intelligence in financial reporting and auditing? **Review of Accounting Studies**, 29(3), 2798-2831.

Filip, A., Hammami, A., Huang, Z., Jeny, A., Magnan, M., & Moldovan, R. (2021). The Value Relevance of Fair Value Levels: Time Trends under IFRS and US GAAP. **Accounting in Europe**, 18(2), 196-217.

Fodio, M. I., Oba, V. C., Olukoju, A. B., & Zik-rullahi, A. A. (2015). IFRS adoption, firm traits, and audit timeliness: Evidence from Nigeria. **Acta Universitatis Danubius**. Œconomica, 11(3).

Fortin, S., Hammami, A., & Magnan, M. (2020). Fair value's effects on closed-end funds' discounts and premia: is level 3 the sole perpetrator? **Managerial Finance**, 46(8), 1001-1022.

Francis, J. R. (2015). Industry Accounting Complexity and Earning Properties: Does Auditor Industry Expertise Matter. **Available at: https://www.semanticscholar.org**.

Georgiou, O. (2018). The worth of fair value accounting: dissonance between users and standard setters. **Contemporary Accounting Research**, 35(3), 1297-1331.

Guay, W., Samuels, D., & Taylor, D. (2016). Guiding through the fog: Financial statement complexity and voluntary disclosure. **Journal of Accounting and Economics**, 62(2-3), 234-269.

Hairston, S. A., & Brooks, M. R. (2019). Derivative accounting and financial reporting quality: A review of the literature. **Advances in accounting**, 44, 81-94.

Haslwanter, T. (2016). An Introduction to Statistics with Python. With applications in the life sciences. Switzerland: **Springer International Publishing**.

Haswell, S., & Evans, E. (2018). Enron, fair value accounting, and financial crises: a concise history. **Accounting, Auditing & Accountability Journal**.

Hiltunen, R. T. (2021). The Value Relevance of Intangible Assets and Goodwill: Evidence from the airline industry.

Hoitash, R., & Hoitash, U. (2018). Measuring accounting reporting complexity with XBRL. The **Accounting Review**, 93(1), 259-287.

Ibidunni, O., & Okere, W. (2019). Fair value accounting and reliability of accounting information of listed firms in Nigeria. **Accounting**, 5(3), 91-100.

Inger, K. K., Meckfessel, M. D., Zhou, M., & Fan, W. (2018). An examination of the impact of tax avoidance on the readability of tax footnotes. **The Journal of the American Taxation Association**, 40(1), 1-29.

Kaya, C. T. (2013). Threathining nature of level 3 inputs under the hierarchy of fair value accounting. (MUVU)/**Journal of Accounting & Taxation Studies** (JATS), 6(2).

Keshk, W., Lu, H. Y., & Mande, V. (2020). How have US banks adopted the Financial Accounting Standards Board's Level 3 fair value disclosure rules? **Accounting & Finance**, 60, 693-727.

Kim, C., Wang, K., & Zhang, L. (2019). Readability of 10-K reports and stock price crash risk. **Contemporary accounting research**, 36(2), 1184- 1216.

Kim, H. and Yasuda, Y. (2018), "Business risk disclosure and firm risk: evidence from Japan", **Research in International Business and Finance**, Vol. 45, pp. 413-426.

Koholga, O., & Jerry, M. (2016). International financial reporting standards adoption and financial reporting information overload: Evidence from Nigerian banks. GSTF **Journal on Business Review** (GBR), 4(4),55-63.

Lesmy, D., Muchnik, L., & Mugerman, Y. (2019). **Do you read me? Temporal Trends in the Language Complexity of Financial Reporting.** Temporal Trends in the Language Complexity of Financial Reporting (September 26, 2019).

Liao, L., Kang, H., & Morris, R. D. (2021). The value relevance of fair value and historical cost measurements during the financial crisis. **Accounting & Finance**, 61, 2069-2107.

Liao, L., Yao, D. T., Kang, H., & Morris, R. D. (2020). The impact of legal efficacy on value relevance of the three-level fair value measurement hierarchy. **Pacific-Basin Finance Journal**, 59, 101259.

Lim, E.K., Chalmers, K. and Hanlon, D. (2018), "The influence of business strategy on annual report readability", **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 37 No. 1, pp. 65-81.

Lo, K., Ramos, F., & Rogo, R. (2017). Earnings management and annual report readability. **Journal of Accounting and Economics**, 63(1), 1-25.

Loughran, T., & McDonald, B. (2019). Measuring Firm Complexity. **Available at: https//www.SSRN.com**.

Malaquias, R. F., & Zambra, P. (2019). Complexity in accounting for derivatives: Professional experience, education, and gender differences. **Accounting Research Journal**.

Mahieux, L. (2024). Fair value accounting, illiquid assets, and financial stability. **Management Science**, 70(1), 544-566.

Man, M., & Ciurea, M. (2016). Transparency of accounting information in achieving good corporate governance. True view and fair value. **Social Sciences and Education Research Review**, 3(1), 41-62.

Martín, F. H., & Osma, B. G. (2018). Does IFRS 9 consider financial statement users' preferences with respect to IFRS 13 Fair Value hierarchy? A suggestion to refine the definition of OCI. **Estudios de economía aplicada**, 36(2), 515-536.

Mary E. Barth (2018) The Future of Financial Reporting: Insights from Research, **ABACUS**, Volume54, Issue1,P: 66-78

McDonough, R., Panaretou, A., & Shakespeare, C. (2020). Fair value accounting: Current practice and perspectives for future research. **Journal of Business Finance & Accounting**, 47(3-4), 303-332.

Mert, I. (2022). Accounting Evaluation between Certainty of Past Costs and Uncertainty of Future Values and Measurement in Accounting. **In Assessment of Accounting Evaluation Practices** (pp. 87-110). Springer, Cham.

Palea, V. (2014). Fair value accounting and its usefulness to financial statement users. **Journal of Financial Reporting and accounting**, 12(2), 102-116.

Petrović, D., Radosavac, A., & Mashovic, A. (2023). Implications of applying fair value accounting to modern financial reporting. **Journal of process management and new technologies**, 11(1-2), 22-33.

Rasheed, Dalia Morsy Mohammed Hassan (2024), Annual Report Complexity and Firm Profitability: The Roles of Agency Costs and

Financial Risk as Moderating Variables: A Case of Egypt, **Journal Of Accounting Research**, faculty of commerce, Tanta University, Vol. (11) No (1), p:1-37.

Rajabalizadeh, J. (2023). CEO overconfidence and financial reporting complexity: evidence from textual analysis. **Management Decision**, 61(13), 356-385.

Salehabadi, R., & Mehrani, K. (2022). Fair value: Criticisms and challenges from critical accounting perspective. **Accounting and Auditing Review**, 29(2), 359-403.

Salehuddin, N., Ibrahim, S., & Yusoff, W. S. (2021) Understanding big data-fair value measurement model of biological assets. **Management**, 6(24), 01-08.

Sampaio, C., Farinha, L., Sebastião, J. R., & Régio, M. (2022). How the 2008–2009 Financial Crisis Shaped Fair Value Accounting Literature: A Bibliometric Approach. **Administrative Sciences**, 12(1), 15.

Satt, H., & Iatridis, G. (2023). The effect of annual reports tone complexity on firms' dividend policy: evidence from the United States. **Review of Behavioral Finance**, 15(4), 592-614.

Silva, A.D., Ganz, A.S., Rohenkohl, L.B., & Klann, R.C. (2019). Accounting conservatism in complex companies. **Accounting & Finance Review**, 30(79): 42-57.

Song, C. J., Thomas, W. B., & Yi, H. (2010). Value relevance of FAS No. 157 fair value hierarchy information and the impact of corporate governance mechanisms. **The Accounting Review**, 85(4), 1375-1410.

Toluwa, O., & Power, O. J. (2019). Fair Value Accounting: A Conceptual Approach. **International journal of academic research** in business and social sciences, 9(6), 683-696.

Tonye, O., & Ikegima, A. C. (2022). Fair Value Accounting and Stock Valuation of Firms Listed in the Manufacturing Sector in Nigeria. **International Journal of Business and Management Review**, 10(2), 24-32.

Xu, Q., Fernando, G., Tam, K. and Zhang, W. (2019), "Financial report readability and audit fees: a simultaneous equation approach", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 35 No. 3, pp. 345-372.

Yao, D., Percy, M., Stewart, J., & Hu, F. (2018). Determinants of discretionary fair value measurements: the case of Level 3 assets in the banking sector. **Accounting & Finance**, 58(2), 561-597.

Yusuf, Y. & Idris, S. (2021). An Analysis of the Strengths and Weaknesses of Fair Value Accounting and Historical Cost Accounting Measures. **Asian Journal of Economics, Finance and Management**, 5(4): 73-79.

Whittington, G. (2015). Fair value and IFRS. In The Routledge companion to financial accounting theory (pp. 237-255). Routledge.

Zamora-Ramírez, C., & Morales-Díaz, J. (2018). The use of fair value measurement in financial reporting: A literature review. **Studies of Applied Economics**, 36(2), 489-514.

Zyla, M. L. (2020). **Fair value measurement: Practical guidance and implementation**. John Wiley & Sons.